

التَّوَهُّمُ عِنْدَ عُلَمَاءِ النُّحُو " دراسة في المصطلح والمفهوم "

Illusion according to grammar scholars A study of terminology and concept

شيرين عايش علي الصبيحات⁽¹⁾ زيد خليل فلاح القرالله⁽²⁾
Shirin A'yesh Ali AlSubehat⁽¹⁾ Zayd Khalil Falah Al-qarallah⁽²⁾

[10.15849/ZJJHSS.241130.03](https://doi.org/10.15849/ZJJHSS.241130.03)

الملخص

تناول هذا البحث لفظة (التَّوَهُّم) عند النُّحاة في فترة ما قبل نشوء المدارس حتى استقرارها بعد القرن السادس الهجري، من الوجهة المعجمية والاصطلاحية والاستعمالية في كتب النُّحاة، ووفقاً عند تصوّر هؤلاء النُّحاة للمفردة أثناء استعمالها، انطلاقاً من مفهومها الاصطلاحية والإجرائية في توضيح الخلاف النحوي، والتعليل النحوي. وسار البحث ضمن متسلسلة تاريخية في التأصيل لهذا المفهوم انطلاقاً من أول كتب النُّحاة التي وصلت إلينا عند الخليل وتلميذه سيبويه، انتقالاً إلى النُّحاة اللاحقين، في النظر في المفردة من قلب نقاشاتهم للأراء النحوية، وللأوجه الإعرابية المحتملة في الشعر والقرآن الكريم، بالاعتماد على المنهج الوصفي التاريخي، وصولاً إلى نتائج أهمها: أن المعنى الاستعمالي الأول للتَّوَهُّم هو: التَّقدير والاجتهاد في التَّقدير. ثم تطوّرت إلى معانٍ أخرى مثل النَّصُور، والغلط والخطأ، وسوء التَّقدير والفهم. وفي كلِّ مرّة يدخل عليها معنى جديد فإنها تعبر عن طبيعة الخلافات النحوية في ذلك العصر. وقد انطلق البحث من الاستقراء إلى الوصف التحليلي.

الكلمات المفتاحية: اللغة، النحو، النُّحاة، الوهم، التَّوَهُّم، التَّوَهُيم، أبو حيان الأندلسي.

Abstract

This research deals with the word (Illusion) among grammarians in the period before the emergence of schools until its stability after the sixth century AH, from the lexical, terminological, and usage points of view in the grammarians' books, based on these grammarians' perception of the word during their use of it, based on its terminological and procedural concept in informing the meanings of grammatical disagreement and grammatical explanation.

The research proceeded within a historical series in rooting this art, starting from the first grammar books that reached us by Al-Khalil and his student Sibawayh, moving on to later grammarians, in looking at the vocabulary from the heart of their discussions of grammatical opinions, and of the possible grammatical aspects in poetry and the Holy Qur'an, relying on the historical descriptive approach. Finally, arriving at the results, the most important of which is: The first usage meaning of illusion is: appreciation and diligence in estimation, then it developed into second meanings such as perception, error, mistake, misjudgment and understanding, and every time a new meaning is added to it, it expresses the nature of the grammatical differences in that era.

Keywords: The language, Lexical, Grammar Scholars, Illusion, Imagination, Delusion, Abu Hayyan AL-Andalusi.

⁽¹⁾ Al-Bayt University, Faculty of Arts and Humanities, the department of Arabic language, linguistics

⁽²⁾ Al-Bayt University, Faculty of Arts and Humanities, the department of Arabic language, linguistics

*Corresponding author: Shereenavesh1981@gmail.com

Received: 20/05/2024

Accepted: 27/07/2024

⁽¹⁾ جامعة آل البيت، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، قسم اللغة العربية، علم اللغة

⁽²⁾ جامعة آل البيت، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، قسم اللغة العربية، علم اللغة

*للمراسلة: Shereenavesh1981@gmail.com

تاريخ استلام البحث: 2024/05/20

تاريخ قبول البحث: 2024/07/27

المقدمة

التَّوَهُّمُ في العرف النُّحُوِّ هو الخطأ في الفهم والتصوّر، وهو من القضايا البارزة في الدراسات النحوية واللغوية، حيث يعد ظاهرة برزت في كتب علماء النُّحُوِّ القدامى، ومن الأمور المعهودة في كلام العرب، وجاء استعماله بدلالات مختلفة في كتب النحاة، والصيغة الغالبة في الاستعمال قولهم (تَوَهُّمُ فلان كذا)، أي وقع في الخطأ أو التبس عليه؛ لسوءِ في الفهم أو في التحليل النحوي، وكان الهدف هو ردّ الرأْيِ النحويّ، أو الصرفيّ، بناء على جملة من القوانين النحوية، والقواعد الكلية التي اتفق عليها العلماء، أو كادوا يتفقون، ولا سيما في الفروع التي دار بينهم فيها خلاف، وهذا سبب كافٍ للوقوف عند دلالة هذا المصطلح في الاستعمال في كتب النحاة، ومناقشة الآراء والأحكام التي وردت في كتب القدامى، على أساس تاريخي، انطلاقاً من المعنى المعجمي ودخولاً في المعاني الاستعمالية للمصطلح في كتب النحاة. ويهدف البحث إلى تسليط الضوء على مفهوم التَّوَهُّمُ كما تناوله علماء النحو في القرون من الرابع الهجري حتى السابع الهجري، في محاولة تتبّع تطوّر هذا المصطلح واستخداماته المختلفة، وتناول أمثلة علمية من التراث اللغوي العربي، وعرض آراء النحاة حولها، وكيفية تعاملهم مع التَّوَهُّمُ في النصوص، وكيفية تصحيحهم الوهم في المسائل اللغوية.

ولقد سار البحث في ضوء المنهج الوصفي التاريخي في تتبع المفردة (التَّوَهُّمُ) تاريخياً، ووصفها في حيّز الاستعمال، إذ يُعدّ هذا المنهج من المناهج الأصيلة في التراث العربي في توصيف الظواهر المتكررة شبه الثابتة (كقواعد اللغة العربية)، وإعطاء تصوّر عنها كما ظهرت على أرض الواقع دون أن يُعطي أحكاماً، أو يَنقِدَ الظواهر.

أسئلة البحث

ينطلق هذا البحث من سؤال رئيس يتفرع لأسئلة فرعية، وهو: ما مفهوم لفظة (التَّوَهُّمُ) في كتب النحاة في مرحلة التقعيد، وما لحقها من تطوّر حتى استقرار المدارس النحوية في القرن السادس الهجري؟ والأسئلة الفرعية هي:

- كيف تطوّر مفهوم كلمة (التَّوَهُّمُ) تاريخياً؟
- أين تُصنّف هذه الكلمة، في حقل الخلاف أم الترادف مع مفردات أخرى؟
- هل استعملت هذه الكلمة في سياق ردّ الرأْيِ النحوي وتغليطه والهجوم عليه؟
- أهي لفظة أصيلة في التراث النحوي العربي، أم أنّها طارئة بفعل التطوّر؟

حدود البحث وإطاره

يدور البحث في نطاق الكتب النحوية التي بدأت منذ مرحلة التقعيد النحوي، وانتهاءً بتشكيل المدارس النحوية واستقرارها في القرن السادس الهجري، في كتب النحاة، ومعاني القرآن.

الدراسات السابقة

- ظاهرة التَّوَهُّمُ وأثرها في التطوّر النحوي والصرفي في اللغة العربية، أسامة حمادة، رسالة دكتوراه، الجامعة الإسلامية، فلسطين، غزة، 2021. وتناول الباحث ظاهرة التَّوَهُّمُ مبيناً أهمية التَّوَهُّمُ وأسباب وجوده، وأشكاله، وأقسامه، وشروط قبول الألفاظ المتوهمّة، والفرق بين التَّوَهُّمُ المقبول والخطأ، كما بين دوره في التعدد اللهجي،

وقام بدراسة أثر هذه الظاهرة في التطور اللغوي على المستويين الصرفي والنحوي، وتختلف الرسالة عن هذا البحث في أنه يتناول التوهم عند علماء النحو من القرن الثاني الهجري حتى القرن الثامن الهجري دراسة في المصطلح والمفهوم.

- التوهم أو القياس الخاطيء في الدرس اللغوي عند العرب قديماً وحديثاً، محمد عبده فلفل، جامعة البعث، مجلة مجمع اللغة العربية الأردني، عدد 59، 2000. وتناول البحث تعدد المصطلحات التي عبر بها النحاة عن التوهم، وأن الغرض الأول من التعويل على التوهم هو تأويل المواد اللغوية الخارجة على أصولهم، وتعليل هذا الخروج، كما وتناول البحث موقف المحدثين العرب من أثر التوهم في مسيرة العربية، ويختلف عن هذا البحث إذ إنه تأصيل للفظ التوهم لغويًا واستعماليًا.
- الإعراب على التوهم بين السماع والقياس، محمد السيد متولي، مجلة كلية اللغة العربية، بإتاي البارود. وكان ميدان البحث مختلفًا عما جاء في هذا البحث، فقد تناول بحث محمد متولي ظاهرة الإعراب على التوهم ومدى تماشيتها مع القياس، وموقف العلماء بعد الخليل وسيبويه.
- أثر التوهم في بناء القاعدة عند الفراء، حمدي الجبالي، مجلة جامعة النجاح الوطنية للأبحاث، فلسطين، مجلد 19، عدد 2، 2005. ولقد تناول البحث اعتماد الفراء التوهم في توجيه مظاهر لغوية وتعليلها، وأفرط في هذا الاعتماد، ويختلف عن هذا البحث في تركيزه على التوهم عند الفراء دون غيره من العلماء.
- مصطلح التوهم في كتاب سيبويه، محمد عبد الوهاب شحاته، مجلة مركز الوثائق والدراسات الإنسانية، جامعة قطر، عدد 14، 2002. ويلتقي مع هذا البحث في تناول لفظة التوهم لغة واصطلاحًا في كتاب سيبويه.
- أثر التوهم في توجيه القراءة القرآنية، خالد العجارمة، مجلة الدراسات اللغوية، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، السعودية، مجلد 17، عدد 4، 2015. وتناول البحث أثر التوهم في توجيه بعض القراءات القرآنية التي خرجت على مقررات أنظمة العربية في المستوى النحوي والصرفي، وأن التوهم مسوغًا آمنًا لجأوا إليه متى ما دعت الحاجة وفق معطيات المنهج المعياري، معرجًا على موقف النحويين والفراء من استخدام لفظة التوهم في القرآن الكريم، ويتلقى مع هذا البحث في توضيح مفهوم التوهم لغة واصطلاحًا.
- في التوهم الصرفي لدى علماء العربية، مظاهره وعمله، حمدي جبالي، مجلة دراسات، العلوم الإنسانية والاجتماعية، مجلد 32، عدد 3، 2005. تناول البحث تعريف التوهم قديمًا وحديثًا، وفسر مظاهر لغوية صرفية، وحُصص الجانب التطبيقي في الحديث عن التوهم الصرفي، ويختلف في أن هذا البحث هو تأصيل للفظ التوهم عند علماء النحو.

التوهم لغة

(التوهم) من (الوهم) في اللغة، وهو مصدر الفعل الثلاثي (وَهَمَ)، وشرحه المعجميون شروحا متشابهة تقريبًا على اختلاف معاجمهم، ففي كتاب العين نقل الفراهيدي (ت170هـ) معاني متعددة لهذه اللفظة، من أهمها: الجمل الضخم، والطريق الواضح، وصفة للإبل بمعنى الذلول المنقادة لصاحبها بالقوة، والوهم: وهم القلب، والجمع: أوهاج، وتوهمت في كذا وأوهمت، أي: أغفلته، والتهمته اشتمت من الوهم، وأصلها: وهمة، واتهمته، افتعلته، واتهمته، على بناء أفعلت، أي أدخلت عليه التهمة، ويقال: وهمت في كذا، أي: غلطت، ووهم إلى الشيء يهيم، أي ذهب وهمه إليه، وأوهمت في كتابي وكلامي إيهامًا، أي أسقطت منه شيئًا،

وَوَهُمٌ يَوْهَمٌ وَهَمًا، أي: غلط⁽¹⁾، كما وردت هذه المفردة عنده أيضا مبشّرة بيزوغ المعنى المصطلحي لها، فعرف الحدس بأنه توهُّمًا، بقوله: "الْحَدْسُ: التَّوَهُّمُ فِي مَعَانِي الْكَلَامِ وَالْأُمُورِ"⁽²⁾.

ولم تخالف المعاجم اللاحقة هذه المعاني، ففي كتاب الألفاظ لابن السكيت (ت244هـ) نجد شرحه لكلمة الوهم بأنها (الجمال الضخم)⁽³⁾، وفي التقفية نجد المعاني نفسها أيضا، "كأنّه جمل وهم... والوهم: الطريق الواضح الذي يورد فيه الموارد ويصدر المصادر، والوهم وهم القلب وجمعها (الأوهام)، تقول: توهُمْتُ كذا وكذا، ومن الوهم أشتق التهمة، يقال: اتَّهَمْتُهُ - على بناء افتعلت - إذا أدخلت عليه التهمة، وتقول منه: وهمت في كذا وكذا"⁽⁴⁾، وفي المحيط لابن عباد (ت385هـ) جاءت بمعانٍ مختلفة، فقد توسّع في ربط معنى هذه الكلمة بالوهم بمعنى النسيان والغلط، يقول: "الْوَهُمُّ مِنَ الْإِبِلِ: الدُّلُولُ الْمُتَقَادُّ لِصَاحِبِهِ مَعَ قُوَّةٍ، وَالطَّرِيقُ الْمَشْهُورُ الْوَاضِحُ، وَلِلْقَلْبِ وَهْمٌ، وَالْجَمِيعُ الْأَوْهَامُ... وَتَوَهُمْتُ كَذَا، وَأَوْهَمْتُهُ: أَغْلَتُهُ... وَوَهْمْتُ وَأَنَا أَوْهَمٌ وَهَمًا أَيْ غَاطْتُ... وَوَهْمْتُ فِي الصَّلَاةِ سَهْوْتُ"⁽⁵⁾، فالنَّوَهُمُ يعني التخيل، وتوهُم الشيء تخيُّله، كان في الوجود أم لم يكن، ووهِم إذ غَطَّ⁽⁶⁾.

إنّ التعريفات في المعاجم المتقدمة جاءت متشابهة تقريبا في تناولها لفظة الوهم شرحا وتوضيحا، فكانت الدلالة على الغلط والخلط بين أمرين من باب الظنّ، وعدم الدقة، وهذه معانٍ تعين الباحثين في المجال النحوي على تحديد مصطلح التوهُم في النَّحْوِ في أنه: ردّ الحكم النَّحْوِي على مسألة ما لأنّه غلط أو غير صحيح، أو غير دقيق، بناء على قواعد النَّحْوِ نفسها، أو بالاعتماد على استقصاء المعنى وإدراكه، وهذا ما درج عليه النَّحَاة في استعمالهم لهذه اللفظة في كتبهم.

المعنى الاستعمالي للتوهُم في كتب النَّحَاة

كلمة التوهُم في كتب النَّحَاة كلمة أصيلة وقديمة، ظهرت مع ظهور النَّحْوِ نفسه، ورافقت عمليات التقييد الأولى، بل إنّ النَّحْوِ نفسه كان من أهم أسباب تأليفه هو توهُم مستعملي اللغة أوجها نحوية لم تتحدث بها العرب، ووصفت بأنها لحن، وهذا يجعل من مصطلح (التوهُم) مصطلحاً أصيلاً في التراث النَّحْوِي العربي ولا سيما في مرحلة التقييد وما لحقها من تشكل المدارس النَّحْوِيَّة.

(1) الفراهيدي، الخليل بن أحمد، معجم العين، تحقيق: إبراهيم السامرائي، مهدي المخزومي، دار مكتبة الهلال، باب (الهاء والميم)، 100/4.

(2) المرجع السابق، باب (الهاء والميم)، 131/3.

(3) ابن السكيت، أبو يوسف يعقوب بن إسحاق (ت244هـ)، كتاب الألفاظ، تحقيق: فخر الدين قباوة، مكتبة لبنان ناشرون، الطبعة الأولى، 1998م، مادة (وهم)، ص463.

(4) أبو بشر البندنجي، اليمان بن أبي اليمان (ت284هـ—)، التقفية في اللغة، المحقق: خليل إبراهيم العطية، مطبعة العاني - بغداد، الطبعة الأولى، 1976م، مادة (وهم)، ص634.

(5) ابن عباد، إسماعيل (ت385هـ—)، المحيط في اللغة، المحقق: محمد حسن آل ياسين، عالم الكتب، بيروت، الطبعة الأولى، 1414هـ-1994م، مادة (وهم)، 83/4.

(6) ينظر: لسان العرب، ابن منظور، تحقيق عبد الله علي الكبير وآخرون، دار المعارف، د.ت، مادة (وهم)، ص4934.

ويُردُّ هذا المصطلح عند الخليل، في رده لأوجه الإعراب وفي سياق تعليل الحركة الإعرابية، وهو عنده بمعنى (العلم المتحقق)، ففي قول صابئ بن الحزرت البرجمي⁽¹⁾:

مَنْ يَكُ أَمْسَى بِالْمَدِينَةِ رَحْلُهُ فَإِنِّي وَقِيَارٌ بِهَا لَغَرِيبٌ

يشير الفراهيدي إلى تعليل النصب في كلمة (وقيار)، إذ "نصبه قوم وهو أجود وإنما رفعه لأنه توهم أنه اسمٌ جاء بعد الخبر على قوله (إني لغريبٌ وقيارٌ بها)"⁽²⁾، فالتوهم هنا بمعنى الظن أو العلم أو الدراية، بمعنى أن الشاعر جعل (قيار) معطوفة على خبر (إن) وليس على اسمها من باب التوهم.

فهو يستعمل هذه المفردة للدلالة على أن مستعملها مدرك لما يقول ويقصده، وأنه توجه هذا التوجه وهو عالم بالأمر، كما في قولهم (يا اللهم)، في الجمع بين (يا) النداء، والميم التي هي تعويض عن حرف النداء، لأنهم "توهموا أنها تسبيحة"⁽³⁾، فالتوهم هنا بمعنى القصد، في أنهم قصدوا الجمع بين العوض والمعوض.

واستعمل لفظة التوهم في حديثه عن البناء والإعراب، ففي بناء الظروف الملازمة لحركة واحدة، يرى الخليل أن النصب هو القياس، وإنما يُذهب إلى الرفع توهمًا بأن الكلمة معربة، "فَمَا كَانَ مَفْتُوحًا فَهُوَ عَلَى الْقِيَاسِ وَأَمَّا الْمَضْمُومَةُ فَكَأَنَّهُمْ تَوَهَّمُوا هَذِهِ الضَّمَّةَ الَّتِي فِي هَذَا الْجِنْسِ الَّذِي لَا يَجْرِي فِيهِ الْإِعْرَابُ"⁽⁴⁾، وكلام الخليل هنا ملبس وغير واضح، ولم نجد له توجيهًا إلا أنه يقصد بقوله (توهموا) قصدوا، أو أردوا، والله وأعلم.

أما سيبويه (ت180)، فلم يختلف عن شيخه في طريقة استعمال هذا المصطلح، فالتوهم هو القصد والإرادة والدراية، فالمتحدث على دراية بما يقول، ولديه توجه في كلامه وفي وجهته التي ذهب إليها من النطق، ففي نصب المصدر (صوت) في قولهم: (مررتُ به فإذا له صوتٌ صوتٌ جمار)، فقد علل النصب هنا على التوهم، فقد توهم المتكلم وجود فعل محذوف تقديره (يصوت) وهذا يعني أن التوهم هنا بمعنى

(1) الأصمعي، أبو سعيد عبد الملك بن قريب، الأصمعيات، تحقيق أحمد محمد شاكر، عبد السلام هارون، الطبعة الخامسة، بيروت، ص184، والبيت لصائب بن الحزرت البرجمي، وهو شاعر إسلامي، وورد هذا البيت في لسان العرب، ابن منظور، مادة (قير) 125/5، وانظر: الإنصاف في مسائل الخلاف، لأبي البركات الأنباري (ت577)، 94/1، وانظر: تخلص الشواهد وتخليص الفوائد، لابن هشام الأنصاري (ت761هـ)، ص375، وانظر: خزنة الأدب ولب لباب لسان العرب، 326/9، 312/10، 313، 320، وانظر: شرح أبيات سيبويه، للسيرافي (ت385هـ)، 244/1، وانظر شرح شواهد المغني، للسيوطي (ت911هـ)، ص867، وانظر: شرح الفصل، لابن يعيش (ت643هـ)، 68/8، وانظر: الكتاب، لسيبويه، 75/1، وانظر: معاهد التصحيح على شواهد التلخيص، لعبد الرحيم العباسي (ت963هـ)، 186/1، وانظر: المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية، لبدر الدين العيني (ت855هـ)، 780/1، وانظر: النوادر في اللغة، لأبي زيد الأنصاري (ت215هـ)، ص182، وانظر: أوضح المسالك في ألفية ابن مالك، لابن هشام الأنصاري (ت761هـ)، 358/1، وانظر: رصف المبانى في شرح حروف المعاني، للمالقي (ت702)، ص267، وانظر: سر صناعة الإعراب، لابن جني (ت392)، ص372، وانظر شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، 144/1.

(2) الفراهيدي، الخليل بن أحمد (170هـ)، الجمل في النحو، تحقيق فخر الدين قباوة، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى، 1985، بيروت، ص129، وانظر: شرح التصريح على التوضيح، للأزهري (ت905)، 322/1.

(3) المرجع السابق، ص111/110.

(4) الفراهيدي، الجمل في النحو، المرجع السابق، ص149/148.

(تقدير المحذوف)، يقول سيبويه: "فكذلك له صوتٌ، فكأنه قال: فإذا هو يصوِّتُ، فَحَمَلَهُ عَلَى الْمَعْنَى فَنَصَبَهُ، كَأَنَّهُ تَوَهُّمٌ بَعْدَ قَوْلِهِ لَهُ صَوْتٌ: يُصَوِّتُ صَوْتَ الْحِمَارِ أَوْ يُبْدِيهِ، أَوْ يُخْرِجُهُ صَوْتَ حِمَارٍ. ويظهر أنّ لفظة (التوهم) ومشتقاتها عند سيبويه تعني (التقدير)، أو الإضمار، ففي مبحث الحال بعد الإضمار يورد سيبويه لفظة التوهم بمعنى القصد في النصب؛ لأنّ العامل محذوف مقدر في ذهن المتكلم، يقول سيبويه توجيهها للنصب في قولهم: (أَمَّا سَمْنًا فَسَمِينٌ، وَأَمَّا عَلْمًا فَعَالِمٌ)⁽¹⁾، إنّ الحجازيين والتميميّين يضمرون كلمة (الرجل) في هذا السياق، فيكون المصدر المنصوب في الجملة السابقة حالاً من هذا (الرجل)، يقول سيبويه: "وقد يُرْفَعُ هَذَا فِي لُغَةِ بَنِي تَمِيمٍ، وَالنَّصْبُ فِي لُغَتِهَا أَحْسَنُ؛ لِأَنَّهُمْ يَتَوَهُّمُونَ الْحَالَ، فَإِنَّ أَدْخَلَ الْأَلْفَ وَاللَّامَ رَفَعُوا، لِأَنَّهُ يَمْتَنِعُ مِنْ أَنْ يَكُونَ حَالًا..."⁽²⁾، والمسألة السابقة فيها تفصيل، فسيبويه في هذا الموضوع يتحدث عن إضمار العامل لتوجيه المنصوب عندما يكون مصدراً بعد (أما)، فإن كان المنصوب نكرة جعله حالاً وأضمر صاحب الحال (رجلاً، أو الرجل)، ثم يفصل فيها أكثر للحديث عن لغات العرب فيها، وإن لم يكن المنصوب نكرة، كقولهم: (أما الضربُ فضاربٌ)، فيحتمل هنا المفعول به، والتميميون قد ينصبون وقد يرفعون، وكان استعمال الفعل (توهم) في الحالات كلها هنا جاء بمعنى (قدر)⁽³⁾. ويقصد سيبويه في قوله (توهموا) أي قدروا.

ويطرد ذلك في كتاب سيبويه، في استعمال لفظة (الوهم) ومشتقاتها بمعنى التقدير، فاستعمل مفردة (الإشراك) للدلالة على هذا، بقوله: "والإشراك على هذا التوهم بعيد كبعد ولا سابق شيئاً"⁽⁴⁾، يقصد: الإشراك على هذا التقدير، "وتقول: مررت برجل أعور أبأوه، كأنك تكلمت به على حد أعورين وإن لم يُكَلِّمْ به، كما توهموا في هلكى وموتى ومرضى أنه فُعل بهم، فجاءوا به على مثال جرحى وقتلى، ولا يقال هلك ولا مُرِضٌ وَلَا مُوتٌ"⁽⁵⁾، على التقدير، فالتوهم عنده أمر مقصود من المتكلم، دون أن يتراشق مع لیس أو خلط في الكلام أو غلط، "وسألت الخليل عن قوله عزّ وجلّ: "فَأَصْدَقَ وَأَكُنْ مِنَ الصَّالِحِينَ" فقال: هذا كقول زهير⁽⁶⁾:

بدا لي أنني لست مُدرك ما مَضَى ولا سابقٍ شيئاً إذا كان جائياً⁽⁷⁾

(1) سيبويه، الكتاب، مرجع سابق، 384/1.

(2) المرجع السابق، 384/1.

(3) المرجع السابق، 384/1.

(4) المرجع السابق، 51/3.

(5) سيبويه، الكتاب، المرجع السابق، 42/2.

(6) ابن يعيش (ت643)، شرح المفصل للزمخشري، 285/4.

(7) انظر: شرح الشواهد الشعرية، خرّج الشواهد وشرحها محمد حسن شراب، 336/3، وانظر: توضيح المقاصد والمسالك، المرادي (ت749)، 778/1، وانظر: التذليل والتكميل، للأندلسي (ت745)، 305/4، وانظر: شرح الفارسي (ت981هـ) على ألفية ابن مالك، 288/3، وانظر: شرح شواهد المغني، السيوطي (ت911)، 282/1، وانظر: الخصائص، ابن جني (ت392هـ)، 424/2، وانظر: المدارس النحوية، شوقي ضيف، ص 46، وانظر: العيون الغامزة على خبايا الرمزية، الدماميني (ت827هـ)، ص 257، وانظر: معاني النحو، السامرائي، 267/1، وانظر رجال المعلقات العشر، الغلابيني، ص 150، وانظر: مائة من عظماء أمة الإسلام غيروا

فإنما جروا هذا، لأنَّ الأول قد يدخله الباء، فجاءوا بالثاني وكأنَّهم قد أثبتوا في الأول الباء، فكذلك هذا لما كان الفعل الذي قبله قد يكون جزمًا ولا فاء فيه تكلموا بالثاني، وكأنَّهم قد جزموا قبله، فعلى هذا توهموا هذا⁽¹⁾، ولما كان الأول تستعمل فيه الباء ولا تغير المعنى، وكانت مما يلزم الأول نوهها في الحرف الآخر حتى كأنَّهم قد تكلموا بها في الأول، فهذا عطف بالجر على التوهم⁽²⁾، أي بمعنى التقدير.

وهذا المفهوم الذي استعمله سيبويه للفظه الوهم بمعنى التقدير، يستعمله النحاة اللاحقون كذلك، فقد وقفنا عند هذا المصطلح عند المبرد (ت285هـ)، في كتابه المقتضب، ووجدت أنه استعمله كما استعمله سيبويه بمعنى التقدير، يقول المبرد: "ومن ألفات الوصل الألف التي تلحق مع اللام للتعريف وإنَّما زيدت على اللام لأنَّ اللام مُنْفَصِلَةٌ مِمَّا بَعْدَهَا فَجَعَلَتْ مَعَهَا اسْمًا وَاحِدًا بِمَنْزِلَةِ (قد) ألا ترى أنَّ المتذكر يُقُولُ قَدْ فَيَقِفُ عَلَيَّهَا إِلَى أَنْ يَذَكَرَ مَا بَعْدَهَا فَإِنْ تَوَهَّمَ شَيْئًا فِيهِ أَلْفُ الْوَصْلِ قَالَ (قد) يُقَدَّرُ قَدْ انْطَلَقَتْ، قد استخرجت، وَنَحْوَ ذَلِكَ وَكَذَلِكَ فِي الْأَلْفِ وَاللَّامِ تَقُولُ جَاءَنِي (ال)، وَرُبِمَا قَالَ (إلى) يُرِيدُ الْإِبْنُ"⁽³⁾، فمعنى التوهم هنا هو التقدير.

إلا أنَّ المبرد أورد هذه اللفظة أيضا بمعنى التقدير الخاطيء، ما يُقَرَّبُ معناها عنده من معنى الخطأ، في حديثه عن النكرات التي تقع حالا، وتأتي لإفادة توكيد المعنى، "تقول مَرَرْتُ بِرَجُلٍ مِثْلِكَ غَيْرِكَ، فغير هَاهُنَا توكيد؛ لِأَنَّ غَيْرًا يُتَكَلَّمُ بِهَا عَلَى وَجْهَيْنِ أَحَدُهُمَا لِلْفَائِدَةِ وَالْآخَرُ لِلتَّوَكِيدِ، فَإِذَا قَالَ: مَرَرْتُ بِرَجُلٍ غَيْرِ زَيْدٍ فَقَدْ أَفَادَكَ أَنَّ الرَّجُلَ الَّذِي مَرَرْتُ بِهِ سَوَى زَيْدٍ، وَكَذَلِكَ مَرَرْتُ بِرَجُلٍ غَيْرِكَ، كَأَنَّهُ قَالَ مَرَرْتُ بِرَجُلٍ آخَرَ لِئَلَّا يَتَوَهَّمَ السَّمَاعُ أَنَّهُ بِعَيْنِهِ، فَإِذَا قَالَ مَرَرْتُ بِرَجُلٍ مِثْلِكَ فَقَدْ أَعْلَمَهُ أَنَّهُ غَيْرُهُ، فَإِنْ أَتْبَعَهُ (غيرا) فَإِنَّمَا هُوَ توكيد وَتَشْدِيدٌ لِلْكَلامِ، وَهَذِهِ النُّكْرَاتُ كُلُّهَا تَقَعُ حَالَاتٍ وَتَبْيِينًا وَتَجْرِي فِي جَمِيعِ مَجَارِي النُّكْرَةِ، تَقُولُ عِنْدِي عَشْرُونَ مِثْلِكَ وَمِائَةٌ مِثْلِكَ وَعِشْرُونَ غَيْرِكَ"⁽⁴⁾، والمعنى هنا أنَّ السامع سيتوهم غير المقصود، أي أنه سيخطئ ويغلط في التقدير.

واستعملها ابن السراج (ت316هـ) بمعنى التقدير إلا أنَّها تحتمل عنده معنى الغلط أيضا، أو النسيان أو اللبس لأنَّ كلامه يوحي بذلك، ففي وقوفه عند جواز دخول لام الابتداء على (ما) النافية، علَّل ذلك بأنَّ

مجري التاريخ، التبراني، ص375، وانظر: كتاب سيبويه (ت180هـ)، 165/1، وانظر: تحصيل عين الذهب من معدن جوهر الأدب، تحقيق زهير عبد المحسن سلطان، ص136.

(1) سيبويه، الكتاب، المرجع السابق، 100/3-101.

(2) جراري، راشد أحمد، التوهم دراسة في كتاب سيبويه، المجلة العربية للعلوم الإنسانية، جامعة الكويت، مج 17، عدد 66، 1999، ص88.

(3) المبرد، أبو العباس، محمد بن يزيد (ت285هـ)، المقتضب، المحقق: محمد عبد الخالق عزيمة، وزارة الأوقاف، القاهرة، 1994، 92/2.

(4) المبرد، المقتضب، المرجع السابق، 293/4.

الشاعر توهم (ما) النافية بأنها (ما) الموصولة، يقول ابن السراج: "ولا تدخل اللام على "ما" لأن اللام تحقيق وما نفي فلا يجتمعان. قال وقول الشاعر⁽¹⁾:

لما أغفلت شركك فاضطنغني فكيف ومن عطائك جُلّ مالي

فإنه توهم الذي والصلة⁽²⁾، ولا شك أنّ الشاعر يعرف ما يقول، فلا يمكن أنه قد التبس عليه أو غلط أو أخطأ في معنى (ما) وهو الذي يعي ما يقول، وهذا يدلّ على أنّ ابن السراج قصد من لفظة (التوهم) التقدير، وهذا النوع من التوهم في الشعر لا يكون إلا مقصودا من الشاعر للضرورة الشعرية، ومن ذلك ما نقله القالي في كتابه (المقصود والممدود)، باب ما جاء من المقصور على مثال فعل من الأسماء والصفات، من توهم الشعراء في قوله: "وأشد أبو زيد⁽³⁾:

يا ريح بينؤنة لا تدمنني جئت بأزواج المصفرين

كسر نون الجمع توهم أن النون منتهى الاسم⁽⁴⁾.

وفي قوله أيضا: "ويقال: رجل أبي من قوم أبيين. أنشدنا أبو بكر بن دريد وأبو بكر بن الأنباري وغيرهما⁽⁵⁾:

يا عمرو إلا تدع شتمي ومنقصتي أضربك حيث تقول الهامة اسقوني

إني أبي أبي ذو محافظّة وابن أبي أبي من أبيين⁽⁶⁾

كسر نون الجمع توهم أنه من الأصل وأنه منتهى الاسم⁽⁷⁾.

ومثله في (شرح المفصل للزمخشري) لابن يعيش، إذ تقصد الشاعر إضافة الاسم لدفع التوهم، وهو على دراية بما يفعل، وقد وصف ابن يعيش هذا بالوهم بقوله:

يزيد سليم سالم المال والفنى فتى الأزدي للأموال غير مسالم

فقال: "يزيد سليم"، فأضافه لما كان ثم شريك في الاسم توهم تنكيره، وأضافه للتعريف⁽⁸⁾.

- (1) انظر: شرح أبيات مغني اللبيب، البغدادي (ت1093هـ)، 56/8، وانظر: المعجم المفصل في شواهد العربية، إميل يعقوب، 437/6، وانظر: شرح الكافية الشافية، ابن مالك، ص850، وانظر، شرح شواهد المغني، السيوطي (ت911هـ)، ص956.
- (2) ابن السراج، أبو بكر محمد بن سهل (ت316هـ)، الأصول في النحو، المحقق: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، لبنان، بيروت، الطبعة الأولى، 435/1.
- (3) انظر: تاج العروس، الزبيدي، 308/34، وانظر: لسان العرب، ابن منظور، 70/13، وانظر: معجم ما استعجم من أسماء البلاد والمواضع، البكري، 288/1.
- (4) القالي، المقصور والممدود، ص107.
- (5) انظر: تاريخ الفكر الديني الجاهلي، الغيومي، ص521، وانظر، البدء والتاريخ، المقدسي، 119/2، وانظر: المؤلف والمختلف في أسماء الشعراء، الأمدي، ص149، وانظر: العقد الفريد، الأندلسي، 177/2، وانظر: نهاية الأرب وفنون الأدب، النويري، 61/21، وانظر: المفضليات، المفضل الضبي، ص160.
- (6) انظر: المفضليات، المفضل الضبي، ص160، وانظر: المقصور والممدود، القالي (ت356هـ)، ص419، وانظر: شرح الشواهد الشعرية في أمات الكتب النحوية، محمد حسن شراب، 287/3، وانظر: الكامل في اللغة والأدب، المبرد (ت285هـ)، 81/2.
- (7) انظر: المرجع السابق، ص419.
- (8) انظر: شرح المفصل، 136/1، 44/1.

ووردت بمعنى التقدير في مناقشته لمسألة نصب (غدوة) بعد الظرف (لذن)، فيقول إن المتكلم قدر أن النون فيها بمثابة التنوين فانتصبت غدوة، ولو لم يعدها كذلك لجرّها لأنها مضاف إليه يقول ابن السراج: "ومن العرب من يحذف النون فيقول: لُدْ كذا، وقد جعل حذف النون بعضهم أن قال: لُدْنْ غدوة، فنصب غدوة لأنه توهم أن هذه النون زائدة تقوم مقام التنوين فنصب كما تقول: قائمٌ غدوة⁽¹⁾، فالتوهم هنا بمعنى التقدير، وفيه معنى الغلط، لأن صوت التنوين هو نفسه صوت النون، وهذا يفتح الباب للبحث عن ضلال هذه اللفظة عند ابن السراج لغير التقدير، فقد جاءت للظن.

وتجدر الإشارة إلى أن ابن السراج توسع في استعمال لفظ التوهم، فجاءت عنده بمعنى الظن، يقول ابن السراج: "لو قلت: زيدٌ العاقل لأشبهه النعت، فإذا قلت: زيدٌ هو العاقل، قطعت "هو" عن توهم النعت، فهذا الذي يسميه البصريون فصلاً ويسميه الكوفيون عماداً"⁽²⁾، فهنا جاءت بمعنى الوقوع في الخطأ، وسوء التقدير، أو الالتباس على المتلقي.

وتكرر هذا المعنى في مناقشته للفعل (جعل) في مشابهته لرأى القلبية والعينية، ولك أن تعدي (جعلت) إلى مفعولين فتقول: جعلت متاعك بعضه فوق بعض، فتجعل (فوق بعض) مفعولاً ثانياً كما يكون في (ظننت) متاعك بعضه فوق بعض (فجعلت) هذه إذا كانت بمعنى (علمت) تعدت إلى واحد مثل (رأيت) إذا كانت من رؤية العين، وإذا كانت جعلت ليست بمعنى علمت وإنما تكلم بها عن توهم أو رأي أو قول كقول القائل: جعلت حسني قبيحاً وجعلت البصرة بغداداً وجعلت الحلال حراماً، فإذا لم ترد فجعلت العلاج والعمل في التعدي بمنزلة (رأيت) إذا أردت بها رؤية القلب ولم ترد رؤية العين⁽³⁾، ففي قوله: توهم أو رأي أو قول، يحتمل هنا الظن، فيكون التوهم عنده بمعنى التقدير، وأحياناً يحتمل معنى الظن، أو الخطأ.

أما الزجاج (ت311هـ) فلم يستعملها بهذا المعنى، بل رآها بمعنى الخطأ والنسيان، فالزجاج استعمل التوهم بمعنى الخطأ والنسيان كما ظهر في المواضع التي تتبعناها للفظه الوهم ومشتقاتها في معاني القرآن وإعرابه، فعندما ناقش الزجاج مسألة أفراد اسم الإشارة مع الجمع في قوله تعالى: ﴿ذَلِكَ يُوعِظُ بِهِ مَنْ كَانَ مِنْكُمْ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ﴾ ذَلِكَ أَرْكَى لَكُمْ وَأَطْهَرُ ۗ وَاللَّهُ يَعْلَمُ وَأَنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ ﴿البقرة: 232﴾ رد من قال أن هذا من التوهم، يقول الزجاج: "وقال (ذلك يوعظ به) وهو يخاطب جميعاً... وقال بعض أهل اللغة: إنه توهم أن ذا مع المعارف كلمة واحدة، ولا أدري -من غير قائل هذا- بهذا التوهم. الله خاطب العرب بما يعقلونه وخاطبهم بأفصح اللغات، وليس في القرآن توهم، تعالى الله عن هذا، وإنما حقيقة ذلك وذلكم مخاطبة الجميع، فالجميع لفظه لفظ واحد، فالمعنى على ذلك: أيها القبيل، يوعظ به من كان منكم يؤمن

(1) القالي، المقصور والممدود، المرجع السابق، 144/2.

(2) ابن السراج، الأصول في النحو، المرجع السابق، 125/2.

(3) ابن السراج، الأصول في النحو، المرجع السابق، 52/2.

بالله، وقوله عز وجل بعد هذا: (ذَلِكُمْ أَزْكَى لَكُمْ وَأَطْهَرُ)، يُدَلُّ عَلَى أَنَّ ذَلِكَ وَذَلِكَ مَخَاطِبَةٌ لِلْجَمَاعَةِ⁽¹⁾، لَقَدْ رَفَضَ الزَّجَّاجُ أَنْ يَوْصِفَ ذَلِكَ بِالْوَهْمِ، فَهِيَ لَمْ تَدَلَّ عِنْدَهُ عَلَى التَّقْدِيرِ لَكِنِّهَا دَلَّتْ عَلَى الْخَطَأِ أَوْ النِّسْيَانِ. فَبَعْضُ الْعُلَمَاءِ وَمِنْهُمْ الزَّجَّاجُ وَابْنُ السَّرَاجِ فِي بَعْضِ الْمَوَاضِعِ عَدَّهَا بِمَعْنَى الْخَطَأِ وَالنِّسْيَانِ، وَبَعْضُهُمْ مِثْلُ سَيَّبُوِيهِ، وَابْنُ السَّرَاجِ، وَالْأَنْبَارِيُّ عَدَّهَا بِمَعْنَى التَّقْدِيرِ وَالظَّنِّ، وَهَذَا مَا سَارَ عَلَيْهِ أَبُو جَعْفَرِ النَّحَّاسِ (ت338هـ) إِذْ اسْتَعْمَلَ الْمَصْطَلَحَ بِمَعْنَى التَّقْدِيرِ وَالظَّنِّ، وَالْقَصْدُ الْمَتَعَمِدُ، فِي مَنَاقِشَتِهِ لِلنَّقْلِ عَلَى الْحِكَايَةِ فِي إِبْقَاءِ الْأَسْمِ عَلَى حَالَةِ إِعْرَابِيَّةٍ وَاحِدَةٍ، يَقُولُ أَبُو جَعْفَرِ النَّحَّاسِ: "إِذَا سَمِيتَ رَجُلًا بِأَبِي جَادٍ، قَلْتِ: هَذَا أَبُو جَادٍ، قَالَ: وَإِنْ نَوَيْتَ أَنَّكَ سَمِيتَهُ بِالْكَلِمَةِ الَّتِي يَتَعَلَّمُهَا النَّاسُ كَانَ لَكَ الْإِجْرَاءُ وَتَرَكْتَهُ بِمَعْنَى مِرَاعَاةِ الْمَوْقِعِ الْإِعْرَابِيِّ الْجَدِيدِ أَوْ إِبْقَاؤُهُ عَلَى حَالَتِهِ قَبْلَ الْإِنخِرَاطِ فِي الْجُمْلَةِ.

فَمَنْ أَجْرَى قَالَ: الْأَسْمُ فِي الْأَبِّ، وَمَنْ لَمْ يَجْرُ تَوَهُّمٌ أَنَّ الْأَسْمُ فِي جَادٍ⁽²⁾، كَمَا وَرَدَتْ عِنْدَهُ بِمَعْنَى الْخَطَأِ وَالغَلَطِ وَالنِّسْيَانِ، وَفِيهَا مَعْنَى التَّقْدِيرِ وَالظَّنِّ، كَمَا فِي قَوْلِهِ: "وَكَتَبَ الْحَسِينُ بْنُ عَلِيِّ بْنِ الْعَبَّاسِ، عَلَى مَحَلِّهِ وَعِلْمُهُ وَرِئَاسَتُهُ: وَهَمَّ مَجَانُونَ؛ تَوَهُّمٌ أَنَّهُ جَمَعَ مُسَلِّمًا"⁽³⁾، وَوَرَدَ الْفَهْمُ نَفْسَهُ فِي كِتَابِهِ إِعْرَابِ الْقُرْآنِ إِذْ عَدَّ الْوَهْمَ بِمَعْنَى التَّقْدِيرِ وَسُوئِهِ، وَالظَّنِّ، بِقَوْلِهِ: "وَيُقَالُ لَوْسَطِ الْحَوْضِ: ثَبَةٌ"⁽⁴⁾، وَرَبَّمَا تَوَهُّمُ الضَّعِيفِ فِي الْعَرَبِيَّةِ أَنَّهُمَا وَاحِدٌ وَأَنَّ أَحَدَهُمَا مِنَ الْآخَرِ، وَبَيْنَهُمَا فَرْقٌ، فَثَبَةُ الْحَوْضِ يُقَالُ فِي تَصْغِيرِهَا: ثَوْبِيَّةٌ لِأَنَّهَا مِنْ ثَابٍ يَثُوبُ، وَيُقَالُ فِي ثَبَةِ الْجَمَاعَةِ ثَبِيَّةً"⁽⁵⁾، فَالتَّوَهُّمُ بِمَعْنَى الْخَطَأِ فِي التَّقْدِيرِ وَالْفَهْمِ، وَالْمَعْنَى نَفْسَهُ أَيْضًا فِي قَوْلِهِ: ﴿أَلَا يَعْلَمُ مَنْ خَلَقَ وَهُوَ اللَّطِيفُ الْخَبِيرُ﴾ [سورة الملك: 14]، أَلَا يَعْلَمُ مَنْ خَلَقَ، قَالَ أَبُو جَعْفَرِ: رُبَّمَا تَوَهُّمُ الضَّعِيفِ فِي الْعَرَبِيَّةِ أَنَّ (مَنْ) فِي مَوْضِعِ نَصَبٍ وَلَوْ كَانَ مَوْضِعُهَا نَصَبًا لَكَانَ: أَلَا يَعْلَمُ مَا خَلَقَ؛ لِأَنَّهُ رَاجِعٌ إِلَى (ذَاتِ الصُّدُورِ)، وَإِنَّمَا التَّقْدِيرُ أَلَا يَعْلَمُ مَنْ خَلَقَهَا سَرَّهَا وَعَلَانِيَتِهَا، (وَهُوَ اللَّطِيفُ الْخَبِيرُ) مُبْتَدَأٌ وَخَبْرُهُ⁽⁶⁾، فَجَاءَتْ بِمَعْنَى سُوءِ الْفَهْمِ وَالتَّقْدِيرِ مُرَادِفَةٌ لِلتَّغْلِيظِ وَالتَّخْطِئَةِ، وَلَيْسَتْ بِمَعْنَى تَقْدِيرِ الْعَامِلِ كَمَا عِنْدَ سَيَّبُوِيهِ.

وَمِمَّنْ اسْتَعْمَلَ كَلِمَةَ (التَّوَهُّمِ) بِمَعْنَى التَّقْدِيرِ أَيْضًا أَبُو بَكْرٍ بْنُ الْأَنْبَارِيِّ (ت328هـ) فِي كِتَابِهِ الْمَذْكُورِ وَالْمُؤَنَّثِ، فِي مَنَاقِشَتِهِ لِتَاءِ التَّأْنِيثِ الَّتِي تَلْحَقُ بَعْضَ الْأَسْمَاءِ فِي قَوْلِهِ: "وَإِنْ جَعَلْتَ أَصْلَ التَّاءِ لِتَّأْنِيثِ كَانَتْ بِمَنْزِلَةِ طَاغُوتٍ وَحَانُوتٍ... فَجَازَ أَنْ تَقُولَ: عَنَاكِي، بِالْيَاءِ، كَمَا تَقُولُ: الطَّوَاغِي، وَالْحَوَانِي، قَالَ: وَإِذَا تُوَهُّمُ أَنَّ التَّاءَ مِنْ طَاغُوتٍ، وَعَنْكَبُوتٍ لَيْسَتْ بِنَاءٍ تَأْنِيثٍ جَمَعَتِهَا الطَّوَاغِيَّةُ، وَجَازَ فِي الْعَنْكَبُوتِ: الْعَكَابِيَّةُ،

(1) الزَّجَّاجُ، إِبْرَاهِيمُ بْنُ السَّرِيِّ (ت311هـ)، مَعَانِي الْقُرْآنِ وَإِعْرَابِهِ، تَحْقِيقُ عَبْدِ الْجَلِيلِ عَبْدِ شَلْبِي، عَالَمُ الْكُتُبِ، بَيْرُوتَ، الطَّبَعَةُ الْأُولَى، 1988م، 311/1.

(2) النَّحَّاسُ، أَبُو جَعْفَرِ، أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ (ت338هـ)، عَمَدَةُ الْكُتُبِ، تَحْقِيقُ بِسَامِ عَبْدِ الْوَهَّابِ الْجَابِي، دَارُ ابْنِ حَزْمِ الْجَفَّانِ وَالْجَابِي لِلطَّبَاعَةِ وَالنَّشْرِ، الطَّبَعَةُ الْأُولَى، 2004م، ص74.

(3) الْمَرْجِعُ السَّابِقُ، ص342.

(4) ابْنُ مَنْظُورٍ، لِسَانُ الْعَرَبِ، تَحْقِيقُ عَبْدِ اللَّهِ عَلِيِّ الْكَبِيرِ وَآخَرُونَ، دَارُ الْمَعَارِفِ، ص471.

(5) النَّحَّاسُ، أَبُو جَعْفَرِ، أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ (ت338هـ)، إِعْرَابُ الْقُرْآنِ، اعْتَنَى بِهِ خَالِدُ الْعَلِي، دَارُ الْمَعْرِفَةِ الْكُتُبِ، بَيْرُوتَ، لُبْنَانَ، الطَّبَعَةُ الثَّانِيَّةُ، 2008م، ص193.

(6) الْمَرْجِعُ السَّابِقُ، ص1177.

فُتْلِقِي النون إذا شئت، والتاء إذا شئت⁽¹⁾، فالتوهم هنا بمعنى التقدير، بمعنى أنّ المتكلم يقدر في ذهنه أصل المسألة ويتصورها ثم ينطق بكلامه، ويؤكد هذا التوجه استعماله للمفردة في موضع آخر بالقول في كتابة (هذه، هذي...) وتعليقاتها، والذين قالوا: هذه قامت قالوا: الهاء أثبت في الدعامة من الياء؛ لأن الياء تسقط في الوقف، والهاء لا تسقط، والذين قالوا: هاذ قامت توهموا أن (ها) مع الذال حرف واحد، فلم يأتوا بهاء، ولا ياء بعد الذال لهذا المعنى، وقال هشام: زعم الكسائي أنّ بعض العرب يقول: هاذي الشجرة⁽²⁾، فمعنى التوهم هنا بمعنى التقدير، أي: قدّروا.

وورد رأي للنحاس في كتابه (عمدة الكتاب)، يرادف بين التوهم والتغليب، ومرة بمعنى التخيل، أما التغليب ففي نقله لمناقشة المبرد مع ثعلب (ت291هـ)، وفيه رأي المبرد في كتابة الألف في (ضحى)، ونص المسألة: "وقال محمد بن يزيد: خاطبت أحمد بن يحيى على كتبهم ضحى بالياء، فقال لي: لأنها ألفت تأنيث فعلت أن قد غلط غلطاً عظيماً فتجافيت عن كلامه على ما قال، لأنني علمت أنه لم يقصده؛ ثم قال: لما انضم أولها توهموا أنها من ذوات الياء، فقلت له: نحن جميعاً على يقين أنها من ذوات الواو من ضحا يضحو؛ فانقطع، ولقيني بما أكره، إلى أن حلفت أنني لا أكلمه في مسألة أبداً"⁽³⁾، فلفظة (توهموا) هنا جاءت بين المبرد وثلعلب، ونقلها النحاس وهي بمعنى الغلط والظن.

أما معنى التخيل فورد عنده في قوله: "الشيء من غير معدنه أغرب، وكلما كان أبعد في الوهم كان أطرف، وكلما كان أطرف كان أعجب، وكلما كان أعجب كان أبعد"⁽⁴⁾، وهو بذلك يصف طبع الكتاب في كتاباتهم، والخطباء في خطبهم.

ولم تكن الكتب الأولى في النحو العربي ذات طابع جدلي ظاهر في ردّ الآراء وتغليبها ووصف أصحابها بالوهم، إلّا على نطاق ضيق جداً، لذلك نجد أنّ لفظة التوهم اقترنت بالمتحدث الذي يظن كذا فيقول كذا، فجاءت لفظة الوهم والتوهم بمعنى التقدير والظن تارة - وهو الأكثر - وبمعنى الخطأ والغلط، لكن ظهر في الكتب المتأخرة التي جاءت بعد منتصف القرن الرابع الهجري معنى ردّ الرأي وتغليبه وتخطئته، فنجد السيرافي (ت368هـ) قد استعمل (الوهم) ومشتقاتها لردّ الآراء فكانت عنده بمثابة التغليب والتخطئة، يقول السيرافي في شرحه لكتاب سيبويه: "وأما المرفوع من الأفعال فعلى قول سيبويه وسائر البصريين: يرتفع لوقوعه موقع الاسم لا لمضارعه الاسم، وقد توهم أبو العباس ثعلب على سيبويه أنه يرفع الفعل لمضارعه

(1) الأبنباري، أبو بكر محمد بن القاسم بن محمد بن بشار (ت328)، المذكر والمؤنث، تحقيق محمد عبد الخالق عظيمية، وزارة الأوقاف لجنة إحياء التراث، القاهرة، 1981، 429/1.

(2) الأبنباري، المرجع السابق، 207/1.

(3) النحاس، عمدة الكتاب، مرجع سابق، ص162.

(4) النحاس، عمدة الكتاب، مرجع سابق، ص373.

الاسم، وتبعه على هذا التوهّم أصحابه، ولم يفهموا مذهب البصريين⁽¹⁾، فظهرت هنا بشكل واضح أنّها بمعنى الخطأ في التصوّر والفهم.

وقد وقفنا عند نصّ السيرافي يوضح فيه أنّ معنى التوهّم عنده هو التقدير الذي بمعنى التصوّر "قال سيوييه: لما ذكر قول الخليل في (أو تنزلون) وعطفه على تقدير (أتركبون)، وأنه جعله كقول زهير (ولا سابق شيئاً) على تقدير: لست بمدرّك ما مضى، والاشتراك على هذا التوهّم بعيد كبعد (ولا سابق شيئاً)، يعني بعد عطف (أتنزلون) على توهّمهم (أتركبون) كبعد عطف (سابق) على توهّم (بمدرّك ما مضى)، ولو كان هذا كهذا التوهّم في (الفاء) و (الواو) من غير ضرورة إلى ذلك، وقيل: هو يأتيك فيحدثك، على توهّم: يكون منه إتيان فحديث⁽²⁾، فقد كرر السيرافي كلام سيوييه وزاد عليه مثلاً توضيحياً واستعمل الوهم بمعنى التقدير.

إلا أنّ التقدير عند سيوييه يشمل تقدير المحذوف عند تقدير عامل للنصب أو الرفع، هي كذلك عنده وعند بعض النحاة واللغويين، كأبي علي الفارسي (ت377هـ) في كتابه الحجة، في قوله: "إني لأمر بالرجل خير منك فيكرمني، وبالرجل يكرمني، وهما صفة على توهّم الألف واللام، فكذلك في الفصل أتوهّم الألف واللام في الفعل ويكون بمنزلة إغائه بين المعرفتين، كما أقول: كان زيد هو خيراً منك، على توهّم الألف واللام في خير منك، ولا يجوز كان زيد هو منطلقاً، لأنني أقدر على الألف واللام، وإنما يجوز هذا فيما لا يقدر فيه على الألف واللام"⁽³⁾، فالنعت (خير) جازت أن تكون نكرة نعتاً على تقدير ال التعريف، والتوهّم هنا أو التقدير مقصود فيه تقدير محذوف، وهو مذهب سيوييه في استعمال هذا المصطلح.

ويشير أبو علي الفارسي إلى معنى التوهّم صراحة في قوله: "وقال: توهّم آيات لها فعرفتها وقال: أم هل عرفت الدار بعد توهّم، قال محمد بن السري قالوا في قوله بعد توهّم: توهّم الشيء: أنكرته. وعند التباس الأمر وإشكاله يفزع إلى النظر ويرجع إلى الدليل"⁽⁴⁾، وهو بذلك يشير إلى أنّ التوهّم هو خطأ التصوّر، أو سوء الفهم والتقدير.

ولا يطرد ذلك عنده، بل يجعل التوهّم أحياناً بمعنى التقدير، ففي وقوفه عند جواز نعت المعرف بأل بنكرة، يقول: "زيد هو يقول ذلك، وهو فصل، ولا أجزى: زيد هو قال ذلك، لأنني أجزى الفصل بين الأسماء والأفعال، ولا يجوز في الماضية كما جاز في المضارعة، وذلك أنّ سيوييه قد قال: إني لأمر بالرجل خير منك فيكرمني، وبالرجل يكرمني، وهما صفة على توهّم الألف واللام، فكذلك في الفصل أتوهّم الألف واللام في الفعل ويكون بمنزلة إغائه بين المعرفتين، كما أقول: كان زيد هو خيراً منك، على توهّم الألف واللام

(1) السيرافي، الحسن بن عبد الله المرزبان (ت368هـ)، شرح كتاب سيوييه، المحقق: أحمد حسن مهدي، علي سيد علي، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، 2008م، 191/3.

(2) السيرافي، شرح كتاب سيوييه، لمرجع السابق، 246/3.

(3) الفارسي، أبو علي، الحسن بن أحمد بن عبد الغفار (ت377هـ)، الحجة للقراء السبعة، تحقيق بدر الدين قهوجي حويجابي، دار المأمون للتراث، دمشق، الطبعة الأولى، 1984م، 153/1.

(4) الفارسي، الحجة للقراء السبعة، المرجع السابق، 257/1.

في خير منك، ولا يجوز كان زيدٌ هو منطلقاً، لأنني أقدر على الألف واللام، وإنما يجوز هذا فيما لا يقدر فيه على الألف واللام⁽¹⁾، وهنا التوهم بمعنى التقدير والقياس.

ويتصل مفهوم التوهم ضمن سردية تاريخية بمعناه المعجمي، والمصطلحي مع تطويرات بسيطة على المفهوم عبر العصور، فيتصل بما قبله في الدلالة على التقدير، والظن، والغلط، وثمة زيادة عليه أيضاً بعد توسع الدراسات النحوية، ولا سيما بعد القرن الرابع الهجري، إذ أخذ يشمل التصور أيضاً، بينما التقدير المقصود عند من جاء من العلماء في هذه الفترة قصدوا به الظن والتوقع، لكن المصطلح بعد ذلك بدأ يأخذ معنى الخطأ في الفهم والتصوير وكأنه غلب المعنى المعجمي عند النحاة، فكانوا يصفون من أخطأ في تصويره بأنه توهم، كما عند أبي الحجاج يوسف بن يسعون (542هـ)⁽²⁾ في وقوفه عند الألف في كلمة (كِلَا) بالقول: "وإنما هي حرف الإعراب مع المضمّر⁽³⁾، كحروف التنثية، ولهذا توهم الكوفيون أنّها اسم مثنى، وليس انقلابها مع المضمّر (ياء) بدليل قاطع لهم على أنها تنثية، كما لا يدلّ انقلابها في (على ولدى وإلى) إلى (الياء) على أنها تنثية"⁽⁴⁾، يرّد ابن يسعون هنا توجيه الكوفيين للألف على أنها للتنثية، وهو يرى بأنها زائدة، واستعمل هنا (توهم) بمعنى الغلط، فهو يخطئهم.

أما في مناقشة ابن يسعون لخلاف النحاة في إعراب كلمة (خولان) وجملة الفعل بعدها في قول الشاعر⁽⁵⁾:

وقائلة خَوْلَانِ فأنكح فَنَاتَهُمْ وَأَكْرَوْمَةَ الْحَيِّينِ خَلَوْ كَمَا هِيَ

فهو ينقل رأياً للأخفش بأنها هنا على توهم إسقاط الفاء، وهذا يعني أنه استعمل التوهم هنا بمعنى التقدير، أو الحذف التقديري، إذ يقول: "جعل أبو الحسن الأخفش (الفاء) زائدة حين أجاز رفع (خولان) بالابتداء، وجعل (فانكح) خبره على توهم سقوط الفاء"⁽⁶⁾، فالمعنى هنا على التقدير والحذف.

(1) الفارسي، الحجة للقراء السبعة، المرجع السابق، 153/1.

(2) هو يوسف بن أبي عبد الملك يبقى بن يوسف بن مسعود بن عبد الرحمن بن يسعون التجيبي التاجلي من أهل تاجلة، حصن بمقربة من برجانه، ويقال أيضاً: برشانة، والتأجلي: نسبة إلى تاجلة، حصن بمقربة من برجانه من نظر المريّة، وليوسف بن يبقى كنيّتان عرف بهما لدى المصنفين. الأولى: أبو الحجاج، والثانية: ابن يسعون، انظر: المصباح لما أتمت من شواهد الإيضاح، أبو الحجاج يوسف بن يبقى بن يسعون، تحقيق محمد الدعجاني، ط1، 2008، 20/1-21، وانظر: الأعلام، خير الدين الزركلي، دار العلم للملايين، ط15، 2002، 256/8.

(3) يقصد بالمضمّر في حال اتصالها بضمير.

(4) ابن يسعون، يوسف بن يبقى (542هـ)، المصباح لما أتمت من شواهد الإيضاح، تحقيق محمد بن حمود الدعجاني، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، الطبعة الأولى، 2008م، 197/1.

(5) انظر: المصباح لما أتمت من شواهد الإيضاح، ابن يسعون (ت542)، 205/1، وانظر: الكتاب، سيبويه (ت180)، 70/1، وانظر: التذييل والتكميل، الأندلسي، 107/4، وانظر: شرح التسهيل، ابن مالك (ت672)، 331/1، وانظر: معاني القرآن، الأخفش (ت215)، 87/1، وانظر: إيضاح المحصول من برهان الأصول، المازري، ص174، وانظر: الجنى الداني في حروف المعاني، المرادي، ص71، وانظر: أوضح المسالك إلى أفنية ابن مالك، ابن هشام الأنصاري (ت761)، ص143، وانظر: مختصر مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ابن هشام الأنصاري (ت761)، لفضيلة الشيخ محمد بن صالح العثيمين، 67/1.

(6) ابن يسعون، المصباح لما أتمت من شواهد الإيضاح، 207/1.

واستمرت كلمة التوهّم في دلالتها على التقدير، والخطأ والغلط والظن، في القرون اللاحقة، والسياق هو الذي يحدد مقصد العالم منها، فالسهيلي (ت581هـ) في نتائج الفكر يشير إلى هذا المعنى في كلامه إذ ناقش مسألة الوقف على اسم الاستفهام: "هل زيد قائم؟ ونحو: أمرو خارج؟ في الاستفهام... فإن الحرف دخل لمعنى في الجملة، ولا يمكن الوقوف (عليه) ولا يتوهم انقطاع الجملة عنه، لأنه حرف مفرد لا يوقف عليه، ولو توهم ذلك فيه لعمل في الجملة ليؤكدوا بظهور أثره فيه تعلقه بها ودخوله عليها، كما فعلوا في (إن) وأخواتها حيث كانت كلمات من ثلاثة أحرف فصاعداً يجوز الوقف على كل واحدة منهن... تقول: إنّه، وليته، ولعله، فأعملوها في الجملة إظهاراً لتشبهين بالحديث الواقع بعدهن⁽¹⁾، فالتوهم هنا جاء بمعنى التصور أو التخيل أو الاعتقاد، وقد استعمل السهيلي هذا المصطلح كثيراً⁽²⁾، فالسهيلي من علماء القرن السادس ويبدو أنّ هذه الفترة من كثرة الخلافات والآراء في النحو واللغة عموماً مهدت الطريق للأخذ والردّ، ما جعل مصطلح الوهم والغلط شائعين في كتب علماء هذه الفترة وما بعدها.

ونجد التوهم عند أبي علي القيسي (ت590هـ) بمعنى الغلط، في مناقشته لدلالة (رُب) في الكلام، هل هي للتقليل أم للتكثير، "وقد توهم بعض النحويين أنها للتكثير، الذي هو ضد التقليل المعلوم فيها، فأخرجها إلى (كم) وليست كذلك، لأنها حرف خفض، وقد لزم أول الكلام، كما لزمه حرف النفي، لأن التقليل قد يُنفى به، كما يُنفى (بما) النافية، في قولهم: قل من يقول ذلك. فلو كانت للتكثير، كما كانت (كم)، وهي حرف جر، لم يصدر بها، كما صدر (بكم)، لأنها حرف"⁽³⁾، فالوهم هنا بمعنى الغلط، ويترادف معه.

أما أبو البركات الأنباري (ت577هـ)، فقد استعمل هذه المفردة بمعنى التقدير المغلوط، ففي رده للآراء ساقها لرد كلام من غلطهم، كما في مناقشته لياء النسب، برّد قول من قال بأنّها مضاف إليه، إذ يبطل قول من توهم أن ياء النسب في قولهم: "رأيت التيميّ تيم عديّ" اسم في موضع خفض؛ لأنه أبدل منهما "تيم عديّ" فخفضه على البديل؛ لأنّ التقدير فيه: صاحب تيم عدي، فحذف "صاحب" وجر ما بعده بالإضافة؛ لأنه في تقدير الثّبات⁽⁴⁾، فالتوهم هنا بمعنى الغلط والخطأ.

وتكرر هذا المعنى عنده في الإنصاف، فالتوهم عنده هو الغلط، كما في مناقشته نصب الفعل المضارع (أحضر) في قول طرفة بن العبد⁽⁵⁾:

ألا أيُّهَذَا الرَّاجِرِيُّ أَحْضَرَ الْوَعْيَ

(1) السهيلي، عبد الرحمن بن عبد الله (ت581هـ)، نتائج الفكر في النحو، تحقيق عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد معوض، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، 1992م، ص60.

(2) المرجع السابق، ص187-225-228-229-239-325.

(3) القيسي، أبو علي الحسن بن عبد الله (ت590هـ)، إيضاح شواهد الإيضاح، تحقيق الدكتور محمد بن حمود الدعجاني، دار الغرب الإسلامي، بيروت، الطبعة الأولى، 1987م، 1/289.

(4) أبو البركات الأنباري، عبد الرحمن بن محمد (ت577هـ)، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، المكتبة العصرية، بيروت، الطبعة الأولى، 2003م، 2/387.

(5) البيت على تمامه: (ألا أيُّهَذَا الرَّاجِرِيُّ أَحْضَرَ الْوَعْيَ وَأَنْ أَشْهَدَ اللَّذَاتِ، هَلْ أَنْتَ مُخْلِدي) وهو لطرفة بن العبد في ديوانه، شرحه وقدم له مهدي محمد ناصر الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الثالثة، 2002م، ص25.

الرواية عندنا على الرفع، وهي الرواية الصحيحة، وأما من رواه بالنصب، فعله رواه على ما يقتضيه القياس عنده من إعمال (أن) مع الحذف... ولئن صحت الرواية بالنصب، فهو محمول على أنه توهم أنه أتى بأن، فنصب على طريق الغلط⁽¹⁾، ولم يتوقف ذلك على كتاب الإنصاف وحده، بل نجدها أيضا في كتاب أسرار العربية، في مناقشته لرواية الجر والنصب في قول الأخص الأنصاري⁽²⁾:

مَشَائِمُ لَيْسُوا مُصْلِحِينَ عَشِيرَةً وَلَا نَاعِبٍ إِلَّا بَيِّنٍ غُرَابُهَا

فقال: (ناعب) بالجر عطفاً على (مصلحين)؛ لأنه توهم أن الباء في مصلحين موجودة، ثم عطفاً عليه مجروراً وإن كان منصوباً، ولا خلاف أن هذا نادر، ولا يقاس عليه⁽³⁾، فأبو البركات الأنباري يجعلها مرادفة لكلمة الغلط.

والتوهم عند العكبري (616هـ) جاء بمعنى الوقوع في الغلط، ففي مناقشته لعدم جواز نقل الحكاية يقول: "وَلَا تُحَكِّي النَكَرَةَ لِأَنَّ النَكَرَةَ إِذَا أُعِيدَتْ أُعِيدَتْ بِالْأَلْفِ وَاللَّامِ لِئَلَّا يُتَوَهَّمَنَّ أَنَّهَا غَيْرُ الْأَوَّلِ وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿إِنَّا أَرْسَلْنَا إِلَيْكُمْ رَسُولًا شَاهِدًا عَلَيْكُمْ كَمَا أَرْسَلْنَا إِلَىٰ فِرْعَوْنَ رَسُولًا ۗ فَعَصَىٰ فِرْعَوْنُ الرَّسُولَ فَأَخَذْنَاهُ أَخْذًا وَبَيِّنًا﴾ [المزمل: 16] وَمِنْ هُنَا قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ لَنْ يَغْلِبَ عَسْرَ يَسْرِينَ وَالْمَعْنَى أَنْ قَوْلَهُ تَعَالَى: ﴿فَإِنَّ مَعَ الْعُسْرِ يُسْرًا ۗ إِنَّ مَعَ الْعُسْرِ يُسْرًا ۗ﴾ [الشرح: 5-6] فَالْيُسْرُ نَكَرَةٌ فِي الْمَوْضِعَيْنِ وَالثَّانِي غَيْرُ الْأَوَّلِ وَالْعُسْرُ بِالْأَلْفِ وَاللَّامِ فِيهِمَا، فَهَمَا وَاحِدٌ، وَمِنَ الْعَرَبِ مَنْ يَحْكِي النَكَرَةَ، وَمِنْهُ قَوْلُ بَعْضِهِمْ: تَكْفِينِي تَمْرَتَانِ، فَقَالَ لَهُ الْآخَرُ: دَعْنَا مِنْ تَمْرَتَانِ، وَقَالَ آخَرُ: مَا أَنْتَ قَرَشِيًّا؟ فَقَالَ: لَسْتُ بِقَرَشِيًّا⁽⁴⁾، فالتوهم هنا جاء بمعنى الغلط والتغليب.

ويقترّب كذلك من الغلط إلا أنه يشير إلى الظن أكثر في تعريفه للنسب بالقول: "التصغير التحقير ويقع في الكلام على ثلاثة أضرب:

1. تحقير ما يتوهم عظيماً كقولك رَجُلٌ
2. وتقليل ما يتوهم كثيراً كدريهمات
3. وتقريب ما يتوهم بعيداً كقولك قُبَيْلُ الْعَصْرِ وَبُعَيْدُ الْفَجْرِ⁽⁵⁾، فهي هنا بمعنى (ظن).

والتوهم عند الخوارزمي (ت617هـ) جاء بمعنى الغلط، في مناقشته معنى التقليل والتكثير في (رَبِّ). قال: "وَرُبَّمَا تَوَهَّمَ بَعْضُ النَّحْوِيِّينَ ذَلِكَ مِنْ كَلَامِ سَبِيئِيهِ حَيْثُ قَالَ فِي بَابِ (كَمْ)، وَمَعْنَى كَمْ كَمَعْنَى (رَبِّ)، فَظَنَّ

(1) الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، المرجع السابق، ص451.

(2) انظر: الكتاب، سيبويه (ت180)، 306/1، وانظر: شرح الأشموني، الأشموني، 117/2، وانظر: تنقيف اللسان وتلقيح الجنان، ابن مكي (ت501)، ص196، وانظر: شرح الشواهد الشعرية، محمد محمد شراب، 155/1، وانظر: معاني النحو، فاضل السامرائي، 267/1، وانظر: تحصيل عين الذهب من معدن جوهر الأدب، تحقيق زهير عبد المحسن سلطان، ص136.

(3) أبو البركات الأنباري، عبد الرحمن بن محمد (ت577هـ)، أسرار العربية، تحقيق بركات يوسف هبّود، دار الأرقم بن أبي الأرقم، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 1999م، ص126.

(4) العكبري، أبو البقاء، عبد الله بن الحسين (ت616هـ)، اللباب في علل البناء والإعراب، المحقق: عبد الإله النهياني، دار الفكر، دمشق، دار الفكر المعاصر، لبنان، الطبعة الأولى، 1995م، 137/2.

(5) المرجع السابق، 158/2.

أَنَّ سيبويه يَعْتَقِدُ أَنَّهَا عَلَى ضَرْبَيْنِ، وَلَيْسَ الْأَمْرُ كَذَلِكَ⁽¹⁾، وَيَبْدُو أَنَّ عُلَمَاءَ النُّحُوِّ بَعْدَ الْقَرْنِ السَّادِسِ الْهَجْرِيِّ أَصْبَحُوا أَكْثَرَ مِيلاً لَجْعَلِهَا بِمَعْنَى (فَقَدْرٌ تَقْدِيرًا مَغْلُوطًا)، أَوْ بِمَعْنَى الْغَلْطِ مَبَاشَرَةً، وَتَكَرَّرَ ذَلِكَ كَمَا فِي دِفَاعِهِ عَنِ رَأْيِ سَبْيُوهِ فِي تَجَاوُرِ الْهَمْزَتَيْنِ فِي كَلِمَتَيْنِ مَنفَصَلَتَيْنِ، فَلَا إِدْغَامَ فِيهِمَا، قَرَأَ أَبُوكَ، وَاقْرَأَ إِيَّاكَ، مِنَ الْقِرَاءِ مَنْ تَوَهُّمَ أَنَّ سَبْيُوهِ أَنْكَرَ إِدْغَامَ الْهَمْزَةِ، وَلَيْسَ الْأَمْرُ عَلَى مَا تَوَهُّمَهُ، إِنَّمَا أَنْكَرَ مَذْهَبَ مَنْ لَا يَخْفِضُ الْهَمْزَةَ⁽²⁾، فَالْتَوَهُّمُ هُنَا بِمَعْنَى الْغَلْطِ.

وَبِالْمَقَابِلِ فَإِنَّهَا جَاءَتْ عِنْدَ الْخَوَارِزْمِيِّ كَذَلِكَ بِمَعْنَى التَّقْدِيرِ، فِي عَدَمِ التَّفْرِيقِ بَيْنَ: كَيْفَ أَنْتَ؟ وَكَيْفَ تَكُونُ؟ عَلَى تَوَهُّمٍ كَيْفَ أَنْتَ تَكُونُ، إِذْ لَا فَرْقَ بَيْنَ أَنْ يُقَالَ: كَيْفَ أَنْتَ، وَبَيْنَ أَنْ يُقَالَ كَيْفَ تَكُونُ⁽³⁾، فَهِيَ هُنَا بِمَعْنَى التَّقْدِيرِ وَالتَّأْوِيلِ، وَلَيْسَ الْغَلْطِ.

كَمَا قَرَنَ ابْنُ يَعِيشَ (ت 643هـ) لَفْظَةَ التَّوَهُّمِ بِمَعَانِي كَثِيرَةٍ، مِنْهَا الْحَمْلُ عَلَى الْمَعْنَى، كَمَا فِي وَقُوفِهِ عَلَى رِوَايَةِ الرَّفْعِ وَالنَّصْبِ فِي كَلِمَةِ الثَّمَامِ، فِي قَوْلِ الشَّاعِرِ⁽⁴⁾:

عَلَى أَطْرَقًا بِالْيَاثِ الْخِيَامِ إِلَّا الثَّمَامَ وَإِلَّا الْعِصِي

وَقَوْلِهِ: "إِلَّا الثَّمَامَ وَإِلَّا الْعِصِي يَرُوي "الثَّمَامَ" بِالرَّفْعِ وَالنَّصْبِ، فَمَنْ نَصَبَ، فَلَا إِشْكَالَ فِيهِ لِأَنَّهُ اسْتِثْنَاءٌ مِنْ مَوْجِبٍ، وَمَنْ رَفَعَ فَبِالْإِبْتِدَاءِ وَالْخَبَرِ مَحْذُوفٍ، وَالتَّقْدِيرُ: إِلَّا الثَّمَامَ وَإِلَّا الْعِصِي، وَمَنْ نَصَبَ (الثَّمَامَ) وَرَفَعَ (الْعِصِي)، فَإِنَّهُ حَمَلَهُ عَلَى الْمَعْنَى، وَذَلِكَ أَنَّهُ لَمَّا قَالَ: "بَلَيْتٌ إِلَّا الثَّمَامَ"، كَانَ مَعْنَاهُ (بَقِيَ الثَّمَامُ)، فَعَطَفَ عَلَى هَذَا الْمَعْنَى وَتَوَهُّمَ اللَّفْظِ.

وَوَرَدَ التَّوَهُّمُ عِنْدَ ابْنِ يَعِيشَ بِمَعْنَى الْغَلْطِ، فِي مَنَاقِشَتِهِ لِمَسْأَلَةِ تَصْغِيرِ أَفْعَلِ التَّعْجَبِ، يَقُولُ إِنَّهُمْ صَغَرُوهُ لِإِزَالَةِ اللَّبْسِ عَنِ الْفَاعِلِ بَعْدَهُ، "لَأَنَّ الْفِعْلَ لَهُ فِي الْحَقِيقَةِ، أَلَا تَرَى أَنَّكَ إِذَا قُلْتَ: "مَا أَمْلَحَ زَيْدًا!" كَأَنَّكَ قُلْتَ: "مَلَحَ زَيْدٌ جَدًّا!" لِأَنَّكَ لَوْ صَغَّرْتَهُ، رَبَّمَا تَوَهُّمَ أَنَّ صِغْرَهُ لَمْ يَكُنْ مِنْ جِهَةِ الْمَلَاخَةِ، إِنَّمَا هُوَ مِنْ جِهَةِ أُخْرَى، فَعِنْدَ ذَلِكَ صَغَرُوا لَفْظَ الْفِعْلِ، وَالْمُرَادُ الْفَاعِلُ. فَقَوْلُكَ: "مَا أَمْلَحَ زَيْدًا!" كَأَنَّكَ قُلْتَ: "زَيْدٌ مُلَيِّحٌ" ذَلِكَ أَنَّهُمْ أَرَادُوا تَصْغِيرَ فَاعِلِ فِعْلِ التَّعْجَبِ، وَهُوَ الضَّمِيرُ الَّذِي يَرْجِعُ إِلَى (مَا) فَلَمْ يَجْزِ تَصْغِيرَ الضَّمِيرِ؛ ذَلِكَ لِأَنَّهُ مَسْتَتِرٌ لَا صُورَةَ لَهُ، مَعَ أَنَّ الْمَضْمَرَاتِ كُلَّهَا لَا تَصَغَّرُ، وَلَمْ يُمْكِنْ تَصْغِيرُ مَا يَرْجِعُ إِلَيْهِ الضَّمِيرُ وَهُوَ (مَا) لِكَوْنِهِ مَبْنِيًّا عَلَى حَرْفَيْنِ⁽⁵⁾، فَجَاءَتْ هُنَا بِمَعْنَى الْغَلْطِ، وَبِهَذَا الْمَعْنَى أَيْضًا فِي رَدِّهِ لِكَلَامِ ثَعْلَبِ عَنْ حِجَّةِ سَبْيُوهِ فِي عِلَّةِ رَفْعِ الْمَضَارِعِ، "وَقَدْ تَوَهُّمَ أَبُو الْعَبَّاسِ أَحْمَدُ بْنُ يَحْيَى ثَعْلَبٌ أَنَّ مَذْهَبَ سَبْيُوهِ؛

(1) الخوارزمي، القاسم بن الحسين (617هـ)، التخمير، شرح المفصل في صنعة الإعراب، للزمخشري، المحقق: عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، دار الغرب الإسلامي، بيروت، الطبعة الأولى، 1990م، 109/1.

(2) المرجع السابق، 458/4.

(3) الخوارزمي، التخمير، المرجع السابق، 414/1.

(4) انظر: شرح المفصل، ابن يعيش، 29/1، وانظر: ديوان الهذليين، شعر أبي ذؤيب، دار الكتب المصرية، القاهرة، الطبعة الثانية، 1995، 65/1، وانظر: حاشية الصبان على شرح الأشموني، تحقيق طه عبد الرؤوف سعد، 218/1، وانظر: خزنة الأدب ولب لباب لسان العرب، البغدادي، 342/7.

(5) ابن يعيش، أبو البقاء يعيش بن علي، شرح المفصل للزمخشري، قدم له إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، 429/3.

أن ارتفاعه بمضارعة الاسم، ولم يعرف حقيقة مذهبه، وتبعه على ذلك جماعة من أصحابه. والصحيح من مذهبه أن إعرابه بالمضارعة، ورفع بوقوعه موقع الاسم⁽¹⁾، فالمضارع مرفوع لسببين.

ومعاني التقدير والغلط وسوء التصور والفهم، تبقى مع هذه المفردة مع ابن مالك الأندلسي (ت672هـ) أيضاً، فالتوهم عنده بمعنى التقدير والتصور، أو تقدير المحذوف الذي يظهره السياق، وهو ينصر مذهب الكسائي، فقد أجاز الكسائي -وحده- حذف الفاعل إذا دلّ عليه دليل ومنع غيره ذلك، لأن كل موضع ادّعي فيه الحذف فالإضمار فيه ممكن، فلا ضرورة إلى الحذف، فمن المواضع التي توهم الحذف: قوله تعالى: ﴿ثُمَّ بَدَأَ لَهُمْ مِن بَعْدِ مَا رَأَوُا الْآيَاتِ لَيْسَ جُذُنُهُ حَتَّىٰ حِينٍ﴾ [يوسف: 35]، وقوله تعالى: ﴿وَسَكَنتُمْ فِي مَسَاكِينِ الَّذِينَ ظَلَمُوا أَنفُسَهُمْ وَتَبَيَّنَ لَكُمْ كَيْفَ فَعَلْنَا بِهِمْ وَصَرِينَا لَكُمْ الْأَمْثَالَ﴾ [إبراهيم: 45]⁽²⁾، فالتوهم هنا بمعنى تقدير المحذوف، وقد تأتي عنده أيضاً بمعنى الخطأ في التقدير، واللبس، كما في الإضافة، فلا بد من كون المضاف غير المضاف إليه بوجه ما، فإن توهم خلاف ذلك في مضاف ومضاف إليه تلتف في تقدير المغايرة، فلذلك قيل في قولهم: (صلاة الأولى) أن المراد: صلاة الساعة الأولى⁽³⁾، ويناقش ابن مالك مسألة اتباع الهاء للاسم المندوب، في أسلوب نداء الندبة، ويأتي التوهم هنا بمعنى اللبس والخلط، وأكثر البصريين لا يجيزون الإتيان إلا عند خوف اللبس نحو قولك في ندبة (فتى) مضاف إلى مخاطبة: (وافتاكيه)، وفي ندبة (فتى) مضاف إلى غائب: (وافتاهوه)، فإبقاء كسرة الكاف، واتباع الألف إياها أزال توهم الإضافة إلى مذكر⁽⁴⁾، ويقصد بذلك أن السامع قد يلتبس عليه الضمير المتصل بالاسم، بهاء السكت التي تأتي في النداء، والتوهم هنا بمعنى اللبس والخلط، وليس بمعنى الغلط.

ويغلب (اللبس) والوقوع في سوء الفهم والتصور على معنى التوهم عند ابن مالك، ففي تعليقه للنون التي تلحق الإعراب بالحروف في المثني وجمع المذكر السالم، يفرق بين الأحرف الثلاثة كونها للإعراب، وبين النون التي بعدها بقوله: بل الأحرف الثلاثة إعراب والنون لرفع توهم الإضافة أو الإفراد⁽⁵⁾، وفي تعريفه للتوكيد يؤكد معنى خشية اللبس عبر استعمال مصطلح التوهم، بقوله: التوكيد: وهو معنوي ولفظي، فالمعنوي التابع الرفع توهم إضافة إلى المتبوع⁽⁶⁾.

إن معنى التصور وسوء الفهم وخشية اللبس والتقدير هي المعاني التي أشار إليها مصطلح التوهم عند ابن مالك، والمعاني نفسها أيضاً تتكرر عند الأستراباذي (686هـ) في شرحه لشافية ابن الحاجب، إذ وردت

(1) المرجع السابق، 219/4.

(2) ابن مالك، محمد بن عبد الله (ت672هـ)، شرح الكافية الشافية، تحقيق عبد المنعم أحمد هريدي، منشورات جامعة أم القرى مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، مكة المكرمة، الطبعة الأولى، 1982م، 600/1.

(3) المرجع السابق، 923/1.

(4) المرجع السابق، 1346/1.

(5) ابن مالك، محمد بن عبد الله (ت672هـ)، تسهيل الفوائد، وتكميل المقاصد، المحقق: محمد كامل بركات، دار الكاتب العربي للطباعة والنشر بالقاهرة، الطبعة الأولى، 1967، ص13.

(6) المرجع السابق، ص164.

عنده بمعنى سوء التقدير والتصور والفهم، في مناقشة مسألة (الهُدَى وَالسُّرَى)، قالوا: ليس في المصادر ما هو على فَعَلٍ إِلَّا الْهُدَى وَالسُّرَى، ولندرته في المصدر يؤنثهما بنو أسد على تَوْهَمَ أَنَّهُمَا جَمْعُ هُدْيَةٍ وَسُرْيَةٍ، وَإِنْ لَمْ تَسْمَعَا، لَكثْرَةُ فَعَلٍ فِي جَمْعِ فَعْلَةٍ⁽¹⁾، فالتَّوَهُّمُ هنا جاء بمعنى التصوّر الخاطئ أو المغلوط. كما ورد التَّوَهُّمُ عنده أيضًا بمعنى الحمل على النظير، وهو نوع من أنواع اللبس في الاستعمال، كما مسألة منع (أشياء) من الصرف، التي ناقشها الأسترباذي وأصلها شيئًا، فُذِمَتِ اللَّامُ عَلَى الْفَاءِ كِرَاهَةً اجْتِمَاعَ هَمَزَتَيْنِ بَيْنَهُمَا حَاجِزٌ غَيْرُ حَصِينٍ -أَيِ الْأَلْفِ أَشْيَاءَ- مع كثرة استعمال هذه اللفظة، فصار لَفْعَاءُ، وقال الكسائي: هو جمع شيء، ككَبَيْتٍ وَأَبْيَاتٍ، مُنِعَ صَرْفُهُ تَوْهَمًا أَنَّهُ كَحَمْرَاءَ، مع أنه كأبناء وأسماء، كما تَوْهَمَ فِي مَيْبِلٍ -وميمه زائدة- أنها أصلية فجمع على مُسْلَانٍ، كما جمع قَفِيرٌ عَلَى قَفْرَانٍ وَحَقَهُ مَسَائِلُ، وكما تَوْهَمَ فِي مُصِيبَةٍ وَمَعِيشَةٍ أَنْ يَأْهُمَا زَائِدَةٌ كَيَاءِ قَبِيلَةٍ فَهَمَزَتْ فِي الْجَمْعِ فَقِيلَ: مَصَائِبُ اتِّفَاقًا، وَمَعَائِشُ عِنْدَ بَعْضِهِمْ، وَالْقِيَاسُ مَصَاوِبٌ وَمَعَائِشُ، وكما تَوْهَمَ فِي مُنْدِيلٍ وَمَسْكِينٍ وَمِدْرَعَةٍ، وهو من تركيب نَدَلٍ وَدَرَعٍ وَسَكَنٍ، أَصَالَةٌ مِمِّهَا فَقِيلَ: تَمْنَدَلٌ وَتَمَسْكَنٌ وَتَمْدَرَعٌ⁽²⁾، فالتَّوَهُّمُ بمعنى القياس الخاطئ، أو القياس على التَّوَهُّمِ، والتَّصَوُّرِ.

كما جاءت لفظة التَّوَهُّمِ عند الأسترباذي مرادفة لكلمة الغلط، في مناقشته لإلحاق الميم في كلمة (تَمْدَرَعٍ) إذ دخل فيها الوهم والغلط؛ لأن زيادة الميم فيها ليست لقصد الإلحاق، بل هي من قبيل التَّوَهُّمِ والغلط، ظَنُّوا أَنَّ مِيمَ مُنْدِيلٍ وَمَسْكِينٍ وَمِدْرَعَةٍ فَأَنَّ الْكَلِمَةَ كَقَافِ قَنْدِيلٍ وَدَالِ دِرْهَمٍ، وَالْقِيَاسُ تَدْرَعٌ وَتَنْدَلٌ وَتَسْكَنٌ⁽³⁾، والأمر نفسه في مناقشته مسألة همز الواو الساكنة في كلمة (الموقدة): فهمز الواو الساكنة لأنه تَوْهَمَ الضمة قبلها فيها، ولهذا الغلط في كلامهم نظائر⁽⁴⁾، فالتَّوَهُّمُ هنا بمعنى الغلط.

فمعنى التصور والاعتقاد والظن والغلط هو المعنى الغالب على التَّوَهُّمِ في كتب النحاة عبر العصور، لكنها حتى القرن الرابع الهجري دلت على التقدير والحذف والتصوّر، بينما دلت في القرون اللاحقة على اللبس، والخلط، والغلط، والتصوّر الخاطئ، وقد وقف أبو حيان الأندلسي أمام أقوال العلماء السابقين وناقشها، ووصف بعضها بالتَّوَهُّمِ، والوهم، وقصد به سوء التقدير والفهم.

والحقيقة أنّ أبا حيان الأندلسي (745هـ) من أكثر النحاة استعمالاً للفظ (التَّوَهُّمِ) لما ردّ في كتبه على النحاة السابقين، وناقش آراءهم، فذهب في هذه اللفظة مذاهب عدة، أهمها أنّها مرادفة لكلمة (الغلط) أو (الخطأ)، فهو يستعملها في سياق ردّ الرأي النَّحْوِيِّ، وتقريع صاحبه الذي ذهب هذا المذهب المغلوط.

(1) الأسترباذي، محمد بن الحسن (ت686هـ)، شرح شافية ابن الحاجب، شرح شافية ابن الحاجب، تحقيق محمد نور الحسن، ومحمد الزفراف، ومحمد محيي الدين عبد الحميد، دار الكتب العلمية بيروت، 1975م، 157/1.

(2) المرجع السابق، 29/1.

(3) المرجع السابق، 68/1.

(4) المرجع السابق، 430/2.

الخاتمة

- توصل البحث إلى أن لفظة التوهّم لفظة أصيلة في التراث العربي النحوي، وأنها رافقت مرحلة التقعيد، وكانت سبباً للنظر النحوي، والتفكير الفاحص في علل الأوجه الإعرابية، وإمكانية تعددها، وأنها استعملت بمعنى: التقدير، وهو افتراض وجود أمر غير موجود، والسير على أنه موجود وظاهر في الجملة.
- إن لفظة التوهّم لفظة ليست ثابتة الدلالة تاريخياً كما ظهر في الدراسة، فالسردية التاريخية للمفردة تثبت أنّ هذه المفردة مرّت بمراحل تكوينية إذ كانت تعني التقدير، والافتراض، ثم انتقل معناها من ذلك إلى الدلالة على الخطأ، وسوء الفهم، والتصور، ورد الرأي النحوي، ولا سيما في القرون المتأخرة، إذ أخذت تستعمل في سياق رد الرأي جملة وتفصيلاً، وإثبات خلافه.
- كان المصطلح في القرون الأولى أقل استعمالاً في حيز الخلاف النحوي، وكان يدل على التقدير المقصود من المتكلم، لكنه تطور لاحقاً ليصبح ذا مدلول خلافي، في رد الرأي، ووصف صاحبه بالوهم أي اللبس والخطأ، والجهل وعدم الصحة، بعد أن ظهرت المدارس النحوية.
- إنّ توفّر كلمة (التوهّم) في كتب النحو دليل على غنى هذا الدرس بالأراء الفكرية، وإمكانية إعمال العقل والتأمل في الأوجه الإعرابية فيه، دلالة على قوة اللغة العربية واتساعها، وكثرة أساليبها، إذ توفر للمتحدث أكثر من أسلوب تعبيرى على مستويات لغوية مختلفة.

التوصيات

- أوصي من له صلة بالبحث العلمي في الدراسات العليا بدراسة ما يلي:
 - أولاً: مسائل التوهيم في كتب أبي حيان الأندلسي.
 - ثانياً: مسائل التغليب في كتب أبي حيان الأندلسي.
 - ثالثاً: مدى موضوعية توهيم وتغليب أبي حيان للمسائل.
 - رابعاً: مدى موافقة توهيم وتغليب أبي حيان المسائل اللغوية للتقعيد أو الخروج عنه.

المصادر والمراجع

- الأخفش، أبو الحسن، سعيد بن مسعدة (ت215هـ)، معاني القرآن، تحقيق هدى محمود قراة، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الأولى، 1990.
- الأزهرى، خالد بن عبد الله (ت905هـ)، شرح التصريح على التوضيح، تحقيق محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الثانية، الجزء الأول، 2006م.
- الأستراباذي، محمد بن الحسن (ت686هـ)، شرح شافية ابن الحاجب، شرح شافية ابن الحاجب، تحقيق محمد نور الحسن، ومحمد الزفزاف، ومحمد محيي الدين عبد الحميد، دار الكتب العلمية بيروت، 1975م.
- الأشموني، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة الأولى، الجزء الأول، 1955م.

- الأشموني، حاشية الصبان شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، تحقيق طه عبد الرؤوف سعد، المكتبة الوقفية، الجزء الأول، د. ط، د. ت.
- الأصمعي، أبو سعيد، عبد الملك بن قريب (ت216هـ)، الأصمعيات، تحقيق أحمد محمد شاكر، عبد السلام هارون، الطبعة الخامسة، بيروت، د. ت.
- الأمدي، أبو القاسم الحسن بن بشر، المؤلف والمختلف في أسماء الشعراء وكناهم وألقابهم وأنسابهم وبعض شعرهم، دار الجيل، بيروت، الطبعة الأولى، 1991م.
- الأنباري، أبو البركات، عبد الرحمن بن محمد (ت577هـ)، الإنصاف في مسائل الخلاف، تحقيق جودة مبروك محمد، راجعه رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، 2002، الطبعة الأولى.
- الأنباري، أبو البركات، عبد الرحمن بن محمد (ت577هـ)، أسرار العربية، تحقيق بركات يوسف هبّود، دار الأرقم بن أبي الأرقم، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 1999م.
- الأنباري، أبو البركات، عبد الرحمن بن محمد (ت577هـ)، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيّين، المكتبة العصرية، بيروت، الطبعة الأولى، 2003م.
- الأنباري، أبو بكر، محمد بن القاسم بن محمد بن بشار (ت328هـ)، المذكر والمؤنث، تحقيق محمد عبد الخالق عزيمة، وزارة الأوقاف لجنة إحياء التراث، القاهرة، 1981م.
- الأندلسي، أحمد بن محمد بن عبد ربه (ت328هـ)، العقد الفريد، تحقيق مفيد محمد قميحة، دار الكتب العلمية، بيروت، الجزء الثاني، د. ط، د. ت.
- الأندلسي، أبو حيّان، محمد بن يوسف بن علي بن يوسف (ت745هـ)، التذليل والتكميل، تحقيق حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، د. ت.
- الأندلسي، أبو حيّان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف (ت745هـ)، البحر المحيط في التفسير، تحقيق: صدقي جميل، دار الفكر، بيروت، الطبعة الأولى، د. ت.
- الأندلسي، جمال الدين محمد بن عبد الله الطائي الجبائي (ت672هـ)، شرح التسهيل لابن مالك، تحقيق عبد الرحمن السيد ومحمد بدوي المختون، د. ط، د. ت.
- الأنصاري، أبو زيد، النوادر في اللغة، تحقيق محمد عبد القادر أحمد، دار الشروق، الطبعة الأولى، 1981.
- البغدادي، عبد القادر بن عمر (ت1030هـ)، شرح أبيات مغني اللبيب، تحقيق عبد العزيز رباح، وأحمد يوسف دقاق، دار المأمون للتراث، دمشق، الطبعة الأولى، الجزء الثامن، 1981م.
- البغدادي، خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، تحقيق عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، الجزء التاسع، الطبعة الثانية، 1988م.
- البكري، أبو عبيد عبد الله بن عبد العزيز (ت487هـ)، معجم ما استعجم من أسماء البلاد والمواضع، تحقيق مصطفى السقا، عالم الكتب، بيروت، الجزء الأول، د. ط، د. ت.
- البندنجي، أبو بشر، اليمان بن أبي اليمان (ت284هـ)، التقفية في اللغة، المحقق: خليل إبراهيم العطية، مطبعة العاني - بغداد، الطبعة الأولى، 1976م.

- الترياني، جهاد، مائة من عظماء أمة الإسلام غيروا مجرى التاريخ، تقديم الشيخ محمد بن عبد الملك الزغبى، دار التقوى للطبع والنشر، الطبعة الأولى، 2010م.
- ابن جني، أبو الفتح عثمان (ت392هـ)، سر صناعة الإعراب، تحقيق حسن هنداوي، د.ط، د.ت.
- ابن جني، أبو الفتح عثمان (ت392هـ)، الخصائص، تحقيق محمد النجار، الجزء الثاني، د.ط، د.ت.
- الخوارزمي، القاسم بن الحسين (ت617هـ)، التخمير، شرح المفصل في صنعة الإعراب، للزمخشري، المحقق: عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، دار الغرب الإسلامي، بيروت، الطبعة الأولى، 1990م.
- الدمايني، بدر الدين أبو عبد الله محمد بن أبي بكر، العيون الغامزة على خبايا الرامزة، تحقيق الحساني حسن عبد الله، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الأولى، 1973م، الطبعة الثانية، 1994م.
- أبو ذؤيب، ديوان الهذليين، دار الكتب المصرية، القاهرة، الطبعة الثانية، 1995، (كاتب غير محدد).
- الزبيدي، محمد مرتضى الحسيني، تاج العروس من جواهر القاموس، تحقيق علي هلال، مراجعة مصطفى حجازي وآخرون، الكويت، الطبعة الأولى، الجزء الرابع والثلاثون، 2001م.
- الرجاج، إبراهيم بن السري (ت311هـ)، معاني القرآن وإعرابه، تحقيق عبد الجليل عبده شلبي، عالم الكتب، بيروت، الطبعة الأولى، 1988م.
- السامرائي، فاضل صالح، معاني النحو، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 2000م.
- ابن السراج، أبو بكر محمد بن سهل (ت316هـ)، الأصول في النحو، المحقق: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، لبنان، بيروت، الطبعة الأولى، د.ت.
- ابن السكيت، أبو يوسف يعقوب بن إسحاق (ت244هـ)، كتاب الألفاظ، تحقيق: فخر الدين قباوة، مكتبة لبنان ناشرون، الطبعة الأولى، 1998م.
- السهيلي، عبد الرحمن بن عبد الله (ت581هـ)، نتائج الفكر في النحو، تحقيق عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد معوض، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، 1992م.
- السيرافي، يوسف بن أبي سعيد الحسن بن عبد الله المرزبان (ت385هـ)، شرح كتاب سيبويه، المحقق: أحمد حسن مهدي، علي سيد علي، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، 2008م.
- السيرافي، يوسف بن أبي سعيد الحسن بن عبد الله المرزبان (ت385هـ)، شرح أبيات سيبويه، تحقيق محمد علي الريح هاشم، مكتبة الكليات الأزهرية، ودار الفكر، الجزء الأول، د.ط، 1974.
- السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن أبو بكر (ت911هـ)، شرح شواهد المغني، لجنة التراث العربي، رفيق حمدان وشركاه، د. ط، د. ت.
- الضبي، المفضل بن محمد بن يعلى، المفضليات، تحقيق أحمد محمد شاكر، وعبد السلام هارون، دار المعارف، القاهرة، الطبعة السادسة، د. ت.
- ضيف، شوقي، المدارس النحوية، دار المعارف، القاهرة، الطبعة السابعة، د.ت.
- طرفة بن العبد، في ديوانه، شرحه وقدم له مهدي محمد ناصر الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الثالثة، 2002م.

- ابن عبّاد، إسماعيل (ت385هـ)، المحيط في اللغة، المحقق: محمد حسن آل ياسين، عالم الكتب، بيروت، الطبعة الأولى، 1414هـ-1994م.
- العباسي، عبد الرحيم بن أحمد (ت963هـ)، تحقيق محمد يحيى الدين عبد الحميد، مكتبة الدكتور مروان العطية، دمشق، عالم الكتب، بيروت، الجزء الأول، د.ط، د.ت.
- العثيمين، محمد بن صالح، مختصر مغني اللبيب عن كتب الأعراب لابن هشام، مكتبة الرشد، الرياض، الطبعة الأولى، 2006م.
- العكبري، أبو البقاء، عبد الله بن الحسين (ت616هـ)، اللباب في علل البناء والإعراب، المحقق: عبد الإله النبهان، دار الفكر، دمشق، دار الفكر المعاصر، لبنان، الطبعة الأولى، 1995م.
- العيني، بدر الدين محمود بن أحمد بن موسى، المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية، تحقيق علي محمد فاخر وآخرون، دار السلام، الطبعة الأولى، الجزء الأول، 2010.
- الغلابيني، الشيخ مصطفى، رجال المعلقات العشر، المكتبة العصرية، بيروت، 1998م.
- الفارسي، أبو علي، الحسن بن أحمد بن عبد الغفار (ت377هـ)، الحجة للقراء السبعة، تحقيق بدر الدين قهوجي حويجاني، دار المأمون للتراث، دمشق، الطبعة الأولى، 1984م.
- الفارضي، شمس الدين محمد الحنبلي (ت981هـ)، شرح الفارضي على ألفية ابن مالك، تحقيق محمد مصطفى الخطيب، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، الجزء الثالث، 2018م.
- الفراهيدي، الخليل بن أحمد (ت170هـ)، معجم العين، تحقيق: إبراهيم السامرائي، مهدي المخزومي، د.ت، دار مكتبة الهلال.
- الفراهيدي، الخليل بن أحمد (ت170هـ)، الجمل في النحو، تحقيق فخر الدين قباوة، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى، 1985، بيروت.
- الفيومي، محمد إبراهيم، تاريخ الفكر الديني الجاهلي، دار الفكر العربي، الطبعة الرابعة، 1994م.
- القالي، أبو علي إسماعيل بن القاسم (ت356هـ)، المقصور والممدود، المحقق: د. أحمد عبد المجيد هريدي، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الأولى، 1999م.
- القيسي، أبو علي الحسن بن عبد الله (ت590هـ)، إيضاح شواهد الإيضاح، تحقيق الدكتور محمد بن حمود الدعجاني، دار الغرب الإسلامي، بيروت، الطبعة الأولى، 1987م.
- كاتب غير محدد، شرح الشواهد الشعرية في أمات الكتب النحوية، تحقيق محمد حسن شرّاب، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى، الجزء الثالث، 2007م.
- كاتب غير محدد، ديوان طرفة بن العبد، تقديم مهدي محمد ناصر الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الثالثة، 2002م.
- المازني، أبو عبد الله محمد بن علي بن عمر بن محمد (ت536هـ)، إيضاح المحصول من برهان الأصول، تحقيق عمار الطالبي، دار العرب الإسلامي، تونس، د.ط، د.ت.
- المالقي، أحمد بن عبد النور (ت702هـ)، تحقيق أحمد محمد الخراط، مطبوعات مجمع اللغة العربية، دمشق، د.ط، د.ت.

- ابن مالك، محمد بن عبد الله (ت672هـ)، شرح الكافية الشافية، تحقيق عبد المنعم أحمد هريدي، منشورات جامعة أم القرى مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، مكة المكرمة، الطبعة الأولى، 1982م.
- ابن مالك، محمد بن عبد الله (ت672هـ)، تسهيل الفوائد، وتكميل المقاصد، المحقق: محمد كامل بركات، دار الكاتب العربي للطباعة والنشر بالقاهرة، الطبعة الأولى، 1967م.
- المبرد، أبو العباس محمد بن يزيد (ت285هـ)، المقتضب، المحقق: محمد عبد الخالق عزيمة، وزارة الأوقاف، القاهرة، 1994م.
- المبرد، أبو العباس محمد بن يزيد (ت285هـ)، الكامل في اللغة والأدب، دار الفكر العربي، القاهرة، الطبعة الثالثة، الجزء الثاني، 1997م.
- المرادي، الحسن بن القاسم (ت749هـ)، توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، تحقيق عبد الرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي، الطبعة الأولى، الجزء الأول، 2001م.
- المرادي، الحسن بن القاسم (ت749هـ)، الجنى الداني في حروف المعاني، تحقيق فخر الدين قباوة ومحمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، 1992م.
- المقدسي، مطهر بن طاهر، البدء والتاريخ، مكتبة الخانجي، مصر، مكتبة المثنى، بغداد، الجزء الثاني، د.ط، د.ت.
- ابن مكي، أبو حفص عمر بن خلف (ت501هـ)، تثقيف اللسان وتلقيح الجنان، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، 1990م.
- ابن منظور، لسان العرب، تحقيق عبد الله علي الكبير وآخرون، دار المعارف، د.ت.
- النجدي، عبد الرحمن، تحصيل عين الذهب من معدن جوهر الأدب في علم مجازات العرب، تحقيق زهير عبد المحسن سلطان، مؤسسة الرسالة، الطبعة الثانية، 1994م.
- النحاس، أبو جعفر، أحمد بن محمد بن إسماعيل (ت338هـ)، إعراب القرآن، اعتنى به خالد العلي، دار المعرفة للكتب، بيروت، لبنان، الطبعة الثانية، 2008م.
- النحاس، أبو جعفر، أحمد بن محمد بن إسماعيل (ت338هـ)، عمدة الكتاب، تحقيق بسام عبد الوهاب الجابي، دار ابن حزم الجفان والجابي للطباعة والنشر، الطبعة الأولى، 2004م.
- النويري، شهاب الدين أحمد بن عبد الوهاب (ت733هـ)، نهاية الأرب وفنون الأدب، تحقيق عبد المجيد ترحيني، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، الجزء الواحد والعشرون، 2004م.
- ابن هشام، جمال الدين أبي محمد عبد الله بن هشام الأنصاري (ت761هـ)، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، اعتنى به محمد نوري بن محمد بارتجي، دار المغني للنشر والتوزيع، الرياض، الطبعة الأولى، 2008م.
- ابن هشام، جمال الدين أبي محمد عبد الله بن يوسف بن هشام الأنصاري (ت761هـ)، تخلص الشواهد وتخليص الفوائد، تحقيق عباس مصطفى الصالحي، دار الكتاب العربي، الطبعة الأولى، 1986.

- ابن هشام، جمال الدين أبي محمد عبد الله بن يوسف بن هشام الأنصاري (ت761هـ)، أوضح المسالك في ألفية ابن مالك، المكتبة العصرية، بيروت، الجزء الأول، د.ط، د.ت.
- ابن يسعون، يوسف بن يبقى (ت542هـ)، المصباح لما أعتم من شواهد الإيضاح، تحقيق محمد بن حمود الدعجاني، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، الطبعة الأولى، 2008م، 197/1.
- يعقوب، إميل بديع، المعجم المفصل في شواهد العربية، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، الجزء السادس، 1996م.
- ابن يعيش، موفق الدين أبو البقاء، شرح المفصل للزمخشري، (ت643هـ)، قدم له: إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، 2001م، 136/1، وينظر شرح المفصل، لابن يعيش، إدارة المطبعة المنيرية، مصر.